

محمد جمال باروت \*

## المؤتمر السوري العام (١٩١٩-١٩٢٠): الدستور السوري الأول

السياق، الطبيعة والوظائف، المراحل والقضايا

كان المؤتمر السوري، على مدى دوراته الثلاث ١٩١٩-١٩٢٠، ممثلاً سياسياً ودستورياً للسوريين في سورية الطبيعية. وعبر في إطار هذا التمثيل عن التغيرات الاجتماعية-السياسية الجارية، فتشكلت في إطاره كتل أو أحزاب برلمانية تصنّف مدرسيًا بأنها «داخلية المنشأ»، أي نشأت في إطار ديناميات البرلمان الداخلية، لكنها كانت مرتبطة أشد الارتباط بالحركات الاجتماعية-السياسية الفاعلة، التي هي بالتعريف «خارجية المنشأ». وقد استوعب الدستور السوري الأول، كما صمّمه الآباء الدستوريون السوريون الكبار للحركة العربية الحديثة، هذه التغيرات، وعبر بشكل نموذجي عن المفاهيم والأفكار القانونية الدستورية للحركة العربية، وشكّلت مداومات المؤتمر حول مواده الإشكالية، مثل العلاقة بين الدين والدولة، وقضية المرأة، والمواطنة والهوية، والعلاقة بين النمط القومي للدولة واللامركزية الإدارية.. إلخ وثيقةً مبكرة واستباقية، عن بنية قضايا الخلاف اللاحقة التي ستظهر في الحياة الدستورية للدول العربية عمومًا، والحياة الدستورية السورية اللاحقة للجمعيات التأسيسية السورية، وتفكير النخب السياسية والاجتماعية فيها. وفي ذلك قد تتجاوز أهميته حدود الأهمية التاريخية الصرفة.



إثر انهيار الدولة العثمانية بنتيجة عمليات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، أعلن الأمير فيصل ابن الحسين، قائد الجيوش العربية الشمالية في قوات الحلفاء، في دمشق في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ - بعد أيام قليلة من دخول القوات العربية إليها - لـ «أهالي سورية» تشكيل «حكومة دستورية عربية



\* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من سورية.

مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين، شاملةً جميع البلاد السورية<sup>(١)</sup>. وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بين هذه السلطة المدنية «المؤقتة» والسلطة العسكرية للحلفاء، ومدى استقلاليتها الذاتية عن سلطة الحلفاء<sup>(٢)</sup>، كان إعلان فيصل تاريخياً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى؛ إذ كان، على حد تشخيص إدمون رباط، أول إعلان في تاريخ العرب كله عن عريّة الدولة<sup>(٣)</sup>. وبموجب تشكيل حكومة المديرين كأول شكل من أشكال الحكومة العربية، شكّل بعد فترة بسيطة المجمع العلمي للغة العربية، وحلت اللغة العربية محل اللغة التركية في سجلات المحكمة الشرعية ومحكمة التجارة في دمشق بدءاً من ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، أي مع بدايات الحكم العربي، وبدأ ترقيم جديد لصفحات سجلات المحكمة الشرعية باللغة العربية. واستمر ذلك حتى ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٢١، إذ حلّ ترقيم جديد في عهد فرنسا بدءاً من ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٢١<sup>(٤)</sup>. وقد تشكّلت في مرحلة ما قبل إعلان الاستقلال ثلاث حكومات مديريين، وحلّت حكومة مجلس المديرين الأول مكان الحاكمية العسكرية العامة التي تم إلغاؤها في ما عدا حاكميتي حلب ودير الزور<sup>(٥)</sup>، وظلت حكومة المديرين العربية في جميع مراحلها الثلاث مسؤولة أمام فيصل، إلى أن تحولت إلى حكومة (وزارة)، إذ غدت مسؤولة أمام المؤتمر السوري بعد انعقاد ما يمكن وصفه بـ «دورة الاستقلال»، وإعلان استقلال سورية في «حدودها الطبيعية» في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠.

## المؤتمر السوري: السياق السياسي والتاريخي

كانت فكرة تشكيل «مؤتمر قومي» فكرة متواترة يتداولها كثير من العاملين في القضية العربية لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد مصير القضية السورية<sup>(٦)</sup>. وساهم متغيران أساسيان في تسريع وتيرة هذه الفكرة، وبالتالي تشكيل «المؤتمر السوري العام». المتغير الأول هو محاولة فيصل تجذير تمثيلته للسوريين، وذلك إثر نيل الصحافة الفرنسية اليمينية والوفود غير الرسمية الموالية لفرنسا من مدى أهلية تمثيل فيصل للسوريين إبان تحضيره للإدلاء

١ أمين محمد سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ٣ ج (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، دون تاريخ)، ج ٢، ص ٢-٣. وظلت سورية ثمانية عشر عاماً تحيي سنوياً ذكرى استقلال الدولة العربية السورية في ٨ آذار/ مارس، وكان من آخر الاحتفالات يوم الاستقلال الاحتفال الذي أحياه شكري القوتلي في ٨ آذار/ مارس ١٩٤٨. انظر: «أجد تحية لذكرى الاستقلال يقدمها رئيس البلاد بقانون الجندية» القبس، ٩/ ٣/ ١٩٤٨، ونجيب الريس، سورية: الجلاء (١٩٤٦-١٩٥١)، اختارها وأعدّها زكريا تامر؛ قدم لها وعلق حواشيها جوزيف إلياس، الأعمال المختارة: مؤنفة نجيب الريس؛ ٤ (لندن؛ ليماسول؛ بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٩٥-١٩٦.

٢ نقلت هذه الحكومة السلطة المدنية الداخلية إلى حكومة المديرين التي كان يرأسها الفريق رضا باشا الركابي بوصفه رئيساً لها عن الحركة العربية وحاكماً عسكرياً عاماً للمنطقة الشرقية، انظر: نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣)، ص ٧. ويرى الحكيم أن هذه ميزة منحها الجنرال ألنبي لفيصل، بينما كانت في الحقيقة ترسيخاً لحدود التصور البريطاني للدولة العربية في المنطقة الشرقية، خلافاً للاتفاقات مع العرب. انظر، يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ذكريات؛ ٣، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٩. لكن ألنبي اعترض على تشكيل الحكومة المدنية باعتبار أن السلطة هي عسكرية حتى يقرر مؤتمر الصلح مصير البلاد، فصرحت الحكومة بأن مجلس المديرين ليس سوى مجلس مستشارين يساعد الحاكم العسكري في أعماله. قارن بـ: علي سلطان، تاريخ سورية، ج ٢، ط ٢ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦)، ج ٢: ١٩١٨-١٩٢٠، حكم فيصل بن الحسين، ص ١٥٦، لكنها مارست فعلياً سلطاتها المدنية بصلاحيات واسعة وكبيرة، في ما عدا القضايا الأساسية المتعلقة بالاتفاقات البريطانية-الفرنسية السرية التي كان يتدخل فيها ألنبي بوصفه القائد العام.

3 Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthese*, publications de L'Université libanaise, Section des études juridiques, politiques et administratives; I, nouvelle édition (Beyrouth: Librairie orientale, 1986), p. 139.

٤ عبد الكريم رافق، محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث (بيروت: منشورات جامعة البلمند، ٢٠٠٦)، ص ١٣٥.

٥ العاصمة، ١٩٢٠/ ٢/ ٥، ص ٤.

٦ وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من التصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير، طبعة جديدة منقحة ومزودة (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٧)، ص ٢٩٣-٢٩٤.

بكلمته في ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩ أمام مؤتمر الصلح، إذ رأى هؤلاء أنه ليس إلا «بدوياً غريباً من الحجاز». ولذا طلب من نائبه الأمير زيد القيام بتنظيم برقيات باسم أهل سورية يتدبونه فيها ممثلاً عنهم وناطقاً باسمهم<sup>(٧)</sup>. ونتج من ذلك تشكيل جمعية «العربية الفتاة» السريّة التي كانت بمنزلة الحزب السري الحاكم للعهد العربي<sup>(٨)</sup> لـ «حزب الاستقلال العربي» في ٥ شباط/ فبراير ١٩١٩، كواجهة علنية شعبية تعبوية لها. وسيطغى بعد فترة اسم الواجهة على اسم الجمعية السريّة الأم، حيث سيوصف قادتها طوال العقد اللاحق بـ«الاستقلاليين»<sup>(٩)</sup>. ولهذا أطلق عليها لسريتها اسم «أولاد حنيكر» أو «رجال الغيب»<sup>(١٠)</sup>. وبينما لن يتجاوز حجم الجمعية السريّة مئتي عضو<sup>(١١)</sup>، فإن حجم حزب الاستقلال سيبلغ في حزيران/ يونيو ١٩١٩ ما لا يقل عن ٢٢ ألف عضو<sup>(١٢)</sup>، وسيتمسك بكفاءته الداخلية والخارجية بفضل استقطابه للشباب، ودفع ديناميات زخمهم الراديكالي الذي أثار اهتمام الجنرال أُلنبي وتخاذلاته منذ أن زار دمشق في آذار/ مارس ١٩١٩؛ إذ سيتمكن من حشد ثلاثة أمثاله في دعم «برنامج دمشق» الذي ستوقف عنده أمام لجنة كينغ-كراين<sup>(١٣)</sup>.

والمتميّز الثاني هو تشكيل لجنة التحقيق الدولية، حيث شكّل الأربعة الكبار هذه اللجنة التي ستدعى باسم «لجنة كينغ-كراين» في ١٥ آذار/ مارس ١٩١٩ للتحقق من رغبات الأهالي، وذلك استجابةً لفكرة الرئيس الأميركي وودرو ويلسون للخروج من الصراع الطاحن الذي نشب بين لويد جورج وكليمنصو حول تفسير اتفاقها الشفهي والسري السابق حول ما يمكن وصفه باتفاقية سايكس-بيكو المعدلة، بتنازل فرنسا عن الموصل في مقابل دعم بريطانيا للانتداب الفرنسي على سورية، وحصّة ٢٥ في المئة من الإنتاج الصافي لنفط العراق الثقيل، الذي تطور إلى درجة «قتال كلاب من الدرجة الأولى»، وكاد أن يتطور إلى قتال بالقبضات بينها بالفعل، بحسب تعبير يرغن<sup>(١٤)</sup>. واستناداً إلى هذه التسوية الفرنسية-البريطانية الشاقة التي وصفها ويلسون بـ«اللعبة

٧ ورد في: سليمان موسى، الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨-١٩٢٤، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٤٧١، استناداً إلى أوراق الأمير زيد.

٨ يشير دروزة إلى أنه لم يكن فيصل «يقضي أمراً ويهم بعمل، أو يصدر أمراً، ويعيّن موظفاً كبيراً إلا وكان لها رأي أو يد فيه أو علم مسبق به». انظر: محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن، ١٣٠٥هـ-١٤٠٤هـ، ١٨٨٧-١٩٨٤، ٦ مج (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣)، مج ١، ص ٣٩١.

٩ جورج أنطونينوس، بقطعة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، قدم له نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ٤٠٤، و Mustaf Talas et Joseph Hajjar, *L'Histoire politique de la Syrie* (Damas, Syrie: Dar Tlass, 1993), vol. I: *Le Royaume arabe unitaire et son effondrement, 1918-1920*, p. 176.

١٠ محمد موفق الأرنؤوط، دراسات حول الحكومة: الدولة العربية في دمشق، ١٩١٨-١٩٢٠ (عمان: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع؛ دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٢٥ قارن بشأن أولاد حنيكر بـ: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤١٨.

١١ كانت الجمعية السريّة الأم لاتزال محدودة من ناحية حجم العضوية، ولا يتجاوز عدد أعضائها ١٨١ شخصية. وقد ظلت في مرحلة الحكومة العربية منظمة سريّة تشدد على أعضائها الكتمان التام لأمرها إلى درجة عدم إجازة البوح باسمها باعتباره حثاً بيمين السرية.

انظر: من بقية السيوف: أحمد سامي السراج، ١٨٩٢-١٩٦٠: أوراق ومذكرات، إعداد خيرية قاسمية (دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠٣)، ص ٦١. أمّا دروزة، فيشير إلى أن عدد أعضائها المؤسسين القدامى والجدد لم يتجاوز مئتي عضو، وكان نصفهم من العراقيين والفلسطينيين المستقرين في دمشق، ويصنعون قراراتها. قارن بـ: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤١٨ و ٤٢١. ويشير دروزة إلى أنه فوجئ في مؤتمر الفتاة الذي عُقد في منزل جميل مردم بك بأنه لم يكن يعرف أن جميع الأعضاء الذين يعرفهم شخصياً كانوا أعضاء في الجمعية، المصدر المذكور، ص ٣٦٣.

١٢ تشير قاسمية، استناداً إلى أوراق نبيه العظمة الذي كان مسؤولاً عن «ذاتية» الأعضاء أو تسجيلهم، إلى أن حجم الأعضاء قد بلغ يومئذ نحو ٢٢ ألف عضو، انظر: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، مكتبة الدراسات التاريخية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٦٩.

١٣ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ٤ ج (صيدا، لبنان: المطبعة العصرية، ١٩٥٠-١٩٥١)، ج ١، ص ٨٩-٩١.

١٤ دانييل يرغن، الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار التكوين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٧.

الكبرى»<sup>(١٥)</sup>، أبلغ كليمنصو في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩١٩ فيصل شفهيًا أن الجيش الفرنسي سيحل مكان الجيش البريطاني في سورية، وأن كليمنصو مستعد لاعتراف فرنسا «بحق سورية في الاستقلال بشكل الاتحاد فيدرالي يتألف من حكومات محلية تتمتع بالاستقلال الذاتي بما يتناسب مع تقاليد السكان ورغائبهم»، لكن فيصل غادر باريس من دون أي التزام بأي «ارتباط أو تعهد»<sup>(١٦)</sup>، مراهناً على دعم الولايات المتحدة في إنقاذ سورية «إما بالاستقلال أو بالانتداب الأمريكي»<sup>(١٧)</sup>.

عاد فيصل في هذا السياق من مؤتمر الصلح في باريس إلى دمشق، وأعلم وجهاء سورية ونخبها في اجتماعه معهم في ٩ أيار/ مايو ١٩١٩ بنتائج مثوله أمام مؤتمر الصلح، وطلبه الاستقلال لكل من سورية الطبيعية والحجاز والعراق كدول مستقلة، على أن يقوم بينها اتحاد جمركي واقتصادي، من دون «معاونة أو حماية»، وقرار المؤتمر بإيفاد لجنة التحقيق الدولية للتحقق من رأي الأهالي بمصيرهم، وتعيين الدولة التي يرونها مناسبة لمساعدتهم. وخصّ سورية الطبيعية بخطابه بسبب أن الجلسة كانت خاصة بسورية. ودافع عن «سورية بحدودها الطبيعية»، وقال إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون أن يشاركونهم فيها شريك. وحصل فيصل في هذا الاجتماع على تفويض منهم «بتدبير الحكومة مع السياسة الداخلية والخارجية»<sup>(١٨)</sup>، مطيحاً في ذلك مشروع اتفاق فيصل-كليمنصو، وهو ما أثار صدمة جورج بيكو، وعزّمه على التحرك ضد «الرواية الهزلية» للجنة الدولية<sup>(١٩)</sup>.

## المؤتمر السوري: المراحل والدورات الثلاث

دعا فيصل في هذا السياق إلى انتخاب مؤتمر سوري. وكان ذلك تنويجاً لمداوات كثير من العاملين في الحركة العربية لضرورة تشكيل «مؤتمر قومي» يواجه التحديات والمخاطر التي تهدد مصير القضية السورية<sup>(٢٠)</sup>.

١٥ آرثر جيمس جرانت و هارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، محمد علي أبو درة ولويس إسكندر؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٧)، ج ٢، ص ٢٦٣.

١٦ زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص ١١٠-١١٢.

١٧ كان ولسون قد طمأن فيصل بأن حقوق العرب ستصان، وخاطبه بأنكم «لن تروا في بلادكم أبداً أعمالاً للاستعمار باسم المشورة أو خلافها، وإذا أحوجتكم المشورة فستكون بناءً على رغبتكم وموافقتكم». ولذلك كان يظن أن في إرسال اللجنة إلى سورية، إنقاذاً لها من الفرنسيين، إتماً بالاستقلال وإتماً بالانتداب الأمريكي. رشيد رضا، المنار، السنة ١٢، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩١٩)، ص ٢٠٤. قارن مع: سلطان، ج ٢: ١٩١٨-١٩٢٠، حكم فيصل بن الحسين، ص ٨٨. وقيل إن فيصل حين سمع قرار تشكيل اللجنة «شرب الشمبانيا لأول مرة، عبثاً كأنه يشرب الماء». انظر: أنطونيوس، ص ٣٩٩.

١٨ ضم الاجتماع شخصيات قدمت من فلسطين وجبل عامل وجبل لبنان وبيروت وصيدا وطرابلس، فعن جبل لبنان حضر إبراهيم الخطيب الذي أعلن أمام الأمير: «إن جبل لبنان جزء متمم لسورية لا ينفك عنها»، وعن بيروت رضا الصلح، وعن صيدا رياض الصلح، وعن جبل عامل الشيخ عبد الحسين صادق، وعن طرابلس الشيخ عبد الحميد المغربي. انظر: كوثراني، ص ٢٨٩.

١٩ سعيد، ج ٢، ص ٢٧-٢٩، قارن مع: زين، ص ١١٢-١١٣. كان ممّا قاله فيصل «نحن لا نرضى في سورية أن نبيع استقلالنا بما تحتاج إليه من المعونات في ابتداء تكويننا، بل إن الأمة السورية هي تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بثمنه، أي بدراهم معدودات»، «دافعت عن سورية بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون أن يشاركونهم فيه شريك، وقد توفقتنا والحمد لله، والعراق بلاد مستقلة بلا علاقة بسورية، كما أن سورية لا علاقة لها بسائر البلاد العربية، مع أن العرب أمة واحدة». وحصل فيصل في الاجتماع على «تجديد» الثقة به، وعلى قيامه «بتدبير الحكومة مع السياسة الداخلية والخارجية» (ص ٤٧٤-٤٧٥)، أنظر الملحق (أ)، خطاب الأمير فيصل أمام وجهاء سورية في دائرة بلدية دمشق في ٩ أيار/ مايو ١٩١٩، الساعة ٣ ب. ظ، عن الضابط السياسي جي. ر. هنتر (كابتن)، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، ص ٧، مج ٢ (بيروت: دار الساقى، ٢٠١٠)، مج ٤: ١٩١٩، ص ٤٧٢-٤٨١.

٢٠ رصد تقرير ضابط الاتصال البريطاني الكرنل كورنواليس في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٩، المناخ السياسي بعد اجتماع فيصل مع الوجهاء في ٩ أيار/ مايو، وأشار إلى ما يلي: «كان المستر بيكو قد عاد، ويتوقع بصورة معقولة أن يرى نتائج ظاهرة لاتفاق كليمنصو- فيصل، وهو على كل حال لا يستطيع مواصلة الرواية الهزلية بعد وصول اللجنة» و«السياسيين اعتقادان اثنان لا غير: أولاً أنهم يريدون الاستقلال، وثانياً أنهم لا يريدون فرنسة. ومن العجيب أن الشعور ضد فرنسة قوي بين الأهالي الذين يحسب لهم حساب، ومن المشكوك فيه أن يسمح لفصيل بتحقيق تقارب حتى إذا رغب في ذلك»، مرفق رقم (١) تقرير لضابط الاتصال البريطاني الكرنل كورنواليس (نائب رئيس الضباط السياسيين) عن الحالة السياسية في بلاد العرب، في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٩، انظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج ٤: ١٩١٩، ص ٤٧٠.

٢١ كوثراني، ص ٢٩٣-٢٩٤.

ويمكن تمييز ثلاث مراحل في تاريخ المؤتمر وفق مؤثر دورات انعقاده، هي الدورة الأولى التي أقر فيها المؤتمر مطالب الشعب السوري أمام لجنة كينغ-كراين في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩ تحت ما سيطلق عليه اسم «برنامج دمشق»، والدورة الثانية في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ مع تفاقم نتائج أزمة الاستبدال، بإحلال القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية وفق اتفاق لويد جورج-كليمنصو، والدورة الثالثة في آذار/ مارس-تموز/ يوليو ١٩٢٠ التي يمكن وصفها بـ «دورة الاستقلال» مع إعلان الاستقلال حتى الاحتلال الفرنسي<sup>(٢٢)</sup>. وقد شكلت دورته الثالثة المنعقدة لإعلان الاستقلال واختيار فيصل ملكاً على سورية إحدى أهم مراحل تحوُّله من مؤتمر تمثيلي سياسي إلى مؤتمر يضطلع بوظيفة جمعية تأسيسية ومجلس نيابي في وقت واحد، وكانت من أخطر الدورات التي أكسبتها اسم «دورة الاستقلال».

يمكن اعتبار الدورة الأولى بمثابة الدورة التأسيسية للمؤتمر. وقد أجزتها إدارة فيصل بموجب التفويض الذي حصل عليه من وجهاء سورية، والحملة الشعبية التعبوية التي قادها حزب الاستقلال العربي في النصف الثاني من أيار/ مايو ١٩١٩. وتولّى إدارتها<sup>(٢٣)</sup>، في طور توسُّع عضويته من عدة مئات في شباط/ فبراير ١٩١٩، حين زار اللورد أُلنبي دمشق ولحظ زخم الحزب، إلى عشرات الألوف في أيار/ مايو-حزيران/ يونيو ١٩١٩، وهيمنته الأيديولوجية-السياسية على المجال السياسي المدني العام الوليد.

## الدورة التأسيسية الأولى: الطبيعة والوظائف

أجرت حكومة المديرين العربية، في ضوء هذا التفويض وتحديد وظيفة المؤتمر، انتخابات «المؤتمر السوري العام» على أساس النظام الانتخابي العثماني على درجتين. وكانت أول انتخابات نيابية تجري في سورية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وانهار الدولة العثمانية. وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر ١٠٧ أعضاء منتخبين وموكّلين مثّلوا جميع أنحاء سورية الطبيعية، بما فيها فلسطين والمنطقة الغربية «الفرنسية»<sup>(٢٤)</sup>، بما في ذلك اللاذقية الخاضعة للاحتلال الفرنسي<sup>(٢٥)</sup>. وكانت سورية الداخلية «ممثلة تمثيلاً شاملاً وانتخابياً» بينما ممثّلت المناطق السورية الأخرى بالتوكيل<sup>(٢٦)</sup>. وانتُخب هؤلاء الأعضاء من الناحية القانونية في شروط نظامية بقدر كاف، على حد تعبير إدمون رباط<sup>(٢٧)</sup>، وكانوا من الناحية التمثيلية عموماً ممثلين «طبيعيين» لمناطقهم بسبب صفاتهم الاجتماعية والثقافية. وضم المؤتمر مجموعة متنوعة من الملاك ووجهاء المدن وشيوخ البدو وعلماء

٢٢ ماري أُلماظ شهرستان، المؤتمر السوري العام، ١٩١٩-١٩٢٠ (بيروت: دار امواج، ٢٠٠٠)، ص ٥٩-٦٠.

٢٣ أنطونبوس، ص ٤٠٤.

٢٤ قامت ماري أُلماظ شهرستان بدراسة مقارنة لعدد أعضاء المؤتمر وفق ما ورد في عدة مراجع وروايات، ووجدت أن العدد كان يتراوح بين ٨٩ عضواً و١٠٧ أعضاء. وربما يعود اختلاف العدد إلى أن الانتخابات لم تجر دفعةً واحدةً بشكل متزامن. انظر: شهرستان، ص ٣٨-٤١. وفي حين جرى انتخاب ممثلي المناطق الداخلية السورية الواقعة تحت الحكم العربي وفق قانون الانتخابات العثماني على درجتين من قبل الناخبين الثانويين الذين انتخبوا آخر نواب للمجلس النيابي العثماني، فإن السلطات حالت دون ذلك، لكن الممثلين الفلسطينيين حملوا توكيلات لهم من مدتهم، وهو الأمر نفسه الذي حدث في منع الفرنسيين الانتخابات في المنطقة الساحلية. انظر: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٥٠. حول أسماء أعضاء المؤتمر قارن باللائحة التي يوردها محمد عزة دروزة، انظر: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ١، ص ٩٧-٩٨، وشهرستان، ص ٣٨-٤١.

٢٥ محمد خير عن جبل الكلية، وناجي علي أديب عن جبلة، ومحمد الشريف، ومنح هارون، وصبحي الطويل عن مدينة اللاذقية، ودعاس الحاج حسن عن جبل الأكراد (في الحفة وليس جبل الأكراد في عفرين)، قارن بـ: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٥١. بينما يورد الحكيم الأساء التالية: محمد الشريقي، دعاس الجرجس، منح هارون، عبد الرزاق الدندشي، ناجي علي أديب، وحسين الزعبي، انظر: الحكيم، ص ٩٣.

٢٦ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٥٢.

المسلمين وبعض من تلقى علومه في المعاهد العثمانية العسكرية أو الحقوقية<sup>(٢٨)</sup>، كما مثل المؤتمر في عضويته المسلمين بمختلف طوائفهم واليهود والمسيحيين، وكان في عضويته أكثر من ٢٠ نائباً مسيحياً<sup>(٢٩)</sup>، وكان عدد النواب المسيحيين يفوق ما يستحقونه على أساس وزنهم العددي<sup>(٣٠)</sup>، وهو ما يجعل من المؤتمر السوري «مجلساً تمثيلاً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة»، على حد تعبير جورج أنطونوس<sup>(٣١)</sup>.

## برنامج دمشق وتشكيل لجنة الدستور

انتخب المؤتمر في جلسته الأولى فوزي باشا العظم (١٨٥٨-١٩٢٠) للرئاسة الأولى، وعبد الرحمن باشا اليوسف للرئاسة الثانية (نائباً)، ومحمد عزة دروزة سكرتير الهيئة المركزية للفتاة، سكرتيراً<sup>(٣٢)</sup>. وكان العظم واليوسف قد انتخبها نواب ولايتي دمشق وحلب للرئاسة ونيابة الرئاسة في اجتماع غير رسمي عُقد في منزل العظم ثم في منزل عطا باشا البكري، بحضور فيصل قبل انعقاد الجلسة الرسمية الأولى للمؤتمر<sup>(٣٣)</sup>. وفي هذين الاجتماعين، أيد فيصل «الجبهة الشعبية»، فأصيب العظم واليوسف بالوجوم<sup>(٣٤)</sup>. وشكّل ذلك أولى علامات الفرز الظاهرة بين الأعيان وبين شباب الحركة العربية الحديثة التي ستتطور خلال مرحلة الحكم العربي، وتفتح فجوة كبيرة بين الأعيان والشباب.

افتتح فيصل جلسته الأولى في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٩، محدداً مهمته بوضع قرار يمثل البلاد لتقديمه إلى لجنة التحقيق الدولية (كينغ - كراين) ووضع قانون أساسي للدولة العربية في سورية<sup>(٣٥)</sup>، ودعم الجبهة الشعبية للدفاع عن وحدة سورية واستقلالها، ومقاومة التدخل الأجنبي، وخاصة الفرنسي<sup>(٣٦)</sup>. أنجز المؤتمر في دورته التأسيسية الأولى «برنامج دمشق» للوحدة والاستقلال، الذي قدم إلى لجنة كينغ-كراين، وألّف لجنة القانون الأساسي-الدستور لوضع أسس الدولة السورية العربية المستقلة. وقد شكّل «برنامج دمشق» أساس العرائض المعادية للانتداب الفرنسي، إذ طالب أكثر من ٨٠ في المئة منها بالاستقلال التام الناجز، ورفض مفهوم «الانتداب» لكن مع قبول «المساعدة والإرشاد على أن يأتي من الولايات المتحدة، فإن لم يكن فممن بريطانيا»، مع رفض فرنسا رفضاً باتاً بأي شكل كان. وكانت الفقرة الوحيدة التي خضعت لنقاش محتدم هي فقرة تسمية الدولة التي تُطلب منها المساعدة، بينما كانت البنود الأخرى تُعتبر «مسلمات لم يطل النقاش فيها»، على حد تعبير عزة دروزة<sup>(٣٧)</sup>. ولقد باتت تفاصيل هذا التصويت ونتائجه معروفة ومشبعة بحثاً بشكل كافٍ، لكن لا بد

٢٨ قاسمية، ص ١١٠، وشهرستان، ص ٤٢.

٢٩ دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٢، ص ١٣٠-١٣١.

٣٠ ستيفن هامسلي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ١١٧.

٣١ أنطونوس، ص ٤٠٥.

٣٢ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٩٣.

٣٣ سلطان، ج ٢: ١٩١٨-١٩٢٠، حكم فيصل بن الحسين، ص ١٣٠، والحكيم، ص ٩١.

٣٤ الحكيم، ص ٩١ و ٩٥. هناك غموض حول هذه الجبهة، فلم تُدرس حتى الآن، وليس هناك سوى إشارات عنها. وفي ضوء المعطيات المتوفرة، فإنه قد يكون مقصوداً بـ«الجبهة الشعبية» اتفاق التشكيلات الوطنية، وفي طبيعتها التشكيلان السياسيان الأساسيان للحركة العربية، وهما جمعية «العربية الفتاة» وحزبها العلني «حزب الاستقلال العربي»، وتشكيلات حزب «الاتحاد السوري» بما في ذلك «جمعية العهد السوري» المنشقة عن «جمعية العهد». وكان التشكيلان الأخيران قد اضطلعوا بدور المعارضة لحكم فيصل وجمعية «الفتاة» المسيطرة على الحكم، لكنها أيدت قرار المؤتمر ببرنامج دمشق، انظر حول هذه المعارضة وكوادر العهد السوري، والعلاقة بين الفتاة والاتحاد السوري، انظر: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤٠٨-٤٠٩ و ٤١٧. حول الجبهة الشعبية قارن بـ: شهرستان، ص ٤٦.

٣٥ موسى، ص ٤٩١، ودروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٨٥.

٣٦ ترد الجبهة الشعبية عند سلطان باسم «اللجنة الوطنية»، انظر: سلطان، ج ٢: ١٩١٨-١٩٢٠، حكم فيصل بن الحسين، ص ١٣٠. بينما يوردها الحكيم باسمها وهو «الجبهة الشعبية»، انظر: الحكيم، ص ٩١ و ٩٥.

٣٧ سعيد، ج ٢، ص ٤٧-٥٠. انظر النص الكامل للبرنامج، وهو عبارة عن بيان المؤتمر السوري الذي كلف ١٥ شخصية من أعضاء المؤتمر يمثلون مختلف بقاع سورية، بما فيها فلسطين، بتقديمه إلى اللجنة، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج ٤: ١٩١٩، ص ٥٢٠-٥٢٣. وحول اتجاهات المؤتمر من مفهوم الانتداب، وتحديد اسم الدولة التي تقدم المساعدة والإرشاد، انظر: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٦١-٣٦٣ و ٣٨٦.

من التركيز على أنه قد صوّت لبرنامج دمشق ووضع عرائضه على أساس ما جاء فيه، إضافة إلى معظم العرب المسلمين، معظم العرب المسيحيين الأرثوذكس والبروتستانت، وقسم كبير من الروم الكاثوليك، بينما صوّت ضده ممثلو الطوائف المسيحية المارونية والكاثوليكية التابعة لكنيسة روما<sup>(٣٨)</sup>. أما موقف زعامات جبل الدروز، فكان موحدًا نسبيًا أمام لجنة كينغ-كراين التي زارت الجبل في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩، في تبني «برنامج دمشق». ولم يشذ عن ذلك إلا عدد يسير، وبشكل سري<sup>(٣٩)</sup>.

ورغم أن تقرير اللجنة لم يؤد أي دور في تغيير خطط الاقسام الفرنسي-البريطاني للمشرق العربي أو تعديلها<sup>(٤٠)</sup>، إذ أودعته سكرتارية مؤتمر الصلح الأدرج، حين قدمته للجنة إليها في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٢٠، وتجاهله تمامًا جميع رجال الدولة من بين صانعي السياسة الدولية، ولم يُنشر إلا في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢ بصورة غير رسمية<sup>(٤١)</sup>، فإنه يُعدّ «وثيقة ثمينة للغاية لمعرفة ذهنية النخبة لدى مختلف سكان سورية وفلسطين والعراق»<sup>(٤٢)</sup>، إذ جاء في بنيتها العامة موافقًا لتوجهات هذه النخب الأساسية التي صاغها المؤتمر السوري، وكان أعضاؤه عموماً ممثلين «طبيعيين» لمناطقهم بسبب صفاتهم الاجتماعية والثقافية<sup>(٤٣)</sup>.

كان اتجاه التمثيل صحيحًا في تقرير رغبة «الأهالي» العامة، وهذا ما يفسر أن برنامج دمشق هيمن على سائر البرامج الأخرى بحكم قاعدته الأكثرية على الأقل. ويُعتبر تقرير لجنة كينغ-كراين الوثيقة الوحيدة الصادرة عن مراقبين حياديين غير منحرفين في لعبة مصالح القوة لمعرفة «أمانى السكان» في تلك الفترة، في ظلّ عدم إمكان اللجوء إلى وسيلة الاستفتاء الشعبي. ولا ريب أن اللجنة لم تجد أمامها سوى الأعيان، لكن هؤلاء كانوا وحدهم يجوزون في تلك الفترة قدرًا كافيًا من الثقافة والمدارك للإفصاح عن آراء سياسية متساهكة<sup>(٤٤)</sup>، وهو ما

٣٨ جورج فرم، أوروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبنة: تاريخ حداثه غير منجزه، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠)، ص ٩٥. وكان بين من عبّر عن الانضمام إلى سورية ورفض الانتداب الفرنسي فئة لا يستهان بحجمها من المسيحيين الروم الكاثوليك غير المارونيين، وكان منهم غالبية سكان زحلة الحاضرة ذات الأكثرية الكاثوليكية، والتي وقّع ٥٠٠ من وجهائها عرضةً بهذا المعنى إلى اللجنة الدولية، وكذلك كاثوليك سهل حوران وجبلها. قارن بـ: فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف (بيروت: دار الرئيس، ٢٠٠٨)، ص ١٣٧.

٣٩ تجاوز حاكم الجبل، سليم الأطرش، والقائد الحربي للجبل، سلطان باشا الأطرش، خلافاتها بعد قيام الحكومة العربية في دمشق. وعين فيصل سليها حاكمًا أو متصرفًا للجبل، انظر: حنا أبو راشد، جبل الدروز (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ١٣٠-١٣٦. وأدت سياسة فيصل دورًا في ذلك؛ فلقد كانت لجنة زعماء الجبل هي في الواقع الزعامات التي أقرّها فيصل منذ ٢ حزيران/ يونيو ١٩١٩ في سياق تفويته اللعبة على الفرنسيين، وميثاق الدولة العربية الأخلاقي بأن «الدين لله والوطن للجميع»، فوافق على أن تكون حوران وجبل الدروز قوانين خاصة تنسجم مع رغبات الأهالي. ووقّع مضبطة للقاء مع اللجنة كل من سليم الأطرش ونسيب الأطرش. وتحدث في الاجتماع عز الدين الحلبي باسم الأمة، وطلب الاستقلال لحكومة عربية، وقبول انتداب أميركي، وفي حال الرفض الأميركي قبول انتداب بريطاني، مع رفض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وشكّل ذلك اتساقًا مع بيان دمشق. انظر: بريجيت شيبيلر، انتفاضات جبل الدروز - حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال، ١٨٥٠-١٩٤٩: دراسة انتروبولوجية-تاريخية (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٤)، ص ١٨٤، وقارن بـ: أبو راشد، ص ١٤٢-١٤٣. وأما أبرز من سار مع الفرنسيين في هذه الفترة، فكان فارس الأطرش ومتعب هلال الأطرش وسلمان بن عبده الأطرش الذين اتصل بهم جورج بيكو في آذار/ مارس ١٩١٩، وطلبوا منه الاستقلال الإداري لجبل الدروز تحت وصاية فرنسا، وفي حزيران/ يونيو ١٩١٩ تعهدوا بفرض غرامة قدرها خمسمئة ليرة ذهبية على كل من يخالف «خدمة فرنسا». أما متعب الأطرش وسليم الأطرش، فتقدما سرًا بطلب حماية الحكومة الفرنسية لها ولعائلتيها، في الوقت الذي طلبا من فيصل في حزيران/ يونيو تشكيل حكومة وطنية في جبل الدروز. انظر: سلطان، ج ٢: ١٩١٨-١٩٢٠، حكم فيصل بن الحسين، ص ١٣٦.

٤٠ فرم، ص ٩٥.

٤١ لونغريغ، ص ١١٩؛ موسي، ص ٤٩٣، ونزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر، ١٩٢٠-١٩٥٠ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ٣٥. وللإطلاع على نص التقرير انظر: أنطونيوس، ص ٤٤٣-٤٥٨.

٤٢ فرم، ص ٩٥.

٤٣ قاسمية، ص ١١٠، وشهرستان، ص ٤٢.

٤٤ فرم، ص ٩٣. يرفق الكرنل رئيس الضباط السياسيين بالنيابة في كتاب موجه إلى وزير الخارجية في لندن في ٧ آب/ أغسطس ١٩١٩ صورة بيان المؤتمر السوري المقدم إلى اللجنة الأميركية في دمشق، وأسماء أعضائه الذين اجتمعوا مع اللجنة، ويشير في المقدمة إلى أن الرشوة والتخويف من جانب حزب الاستقلال العربي تحت رعاية الإدارة العربية في دمشق لعبا دورهما في انتخاب أعضاء المجلس، لكنه «وبلا شك، هو الهيئة الأفضل تنظيمًا وأصح لسانًا للرأي العام في سورية وفلسطين بمجموعها»، انظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج ٤: ١٩١٩، ص ٥١٩.

يجعل من المؤتمر السوري «مجلسًا تمثيليًا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة»، على حد تعبير أنطونيوس<sup>(٤٥)</sup>.

أما الإنجاز الثاني، فتمثّل في تأليف لجنة القانون الأساسي-الدستور<sup>(٤٦)</sup>، وكُلّف هاشم الأتاسي، خريج غلاطة سراي السلطاني، أي كلية غلاطة سراي (College Imperial) التي كان يتخرج فيها كبار الإداريين التنظيميين العثمانيين، برئاسة لجنة الدستور. وكان معظم أعضائها من خريجي هذه الكلية أو من خريجي كلية الحقوق في الأستانة، وبذلك كانوا مؤهلين من ناحية المعارف القانونية الدستورية لوضع الدستور، كما كان اثنان منهم من أعضاء «الفتاة» قبل الحرب، وثلاثة من أعضائها بعد الحرب<sup>(٤٧)</sup>. وبذلك نزع فكرة المؤتمر السوري، على حد تعبير وجيه كوثراني، «نحو إرساء أسس دستورية لدولة قومية مستقلة، وجدت تجربتها الأولى في مجلس المديرين»<sup>(٤٨)</sup>.

## الدورة الثانية: مواجهة «الاستبدال»

ارتبط انعقاد هذه الدورة، وهي الثانية للمؤتمر السوري، بوقوع ما يدعى في الحوليات السورية «اتفاق الاستبدال»، الذي توصل إليه كل من لويد جورج وكليمنصو في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ وكرّس اتفاقية سايكس-بيكو المعدلة في الاتفاق الشفوي بين لويد جورج وكليمنصو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨. وتلخص مضمون الاتفاق في انسحاب القوات البريطانية من سورية وكيليكيا وحلول قوات فرنسية مكانها بدءًا من أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩، وأن ينتهي جلاء القوات البريطانية عن سورية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩. وقد اعترض فيصل، كما اعترض والده الحسين، بشدة على الاتفاق قبل عقده وبعده، لكن الحلفاء اعتبروه، في محاولة لخداع فيصل، «إجراءً عسكريًا مؤقتًا» إلى أن يبتّ مؤتمر الصلح الوضع النهائي، لكن الخدعة لم تنطل لا على فيصل ولا على العاملين في القضية العربية، الذين «اعتبروه - كما هو متّظر - تمهيدًا لتسليم لبنان والمناطق الساحلية في شماله إلى فرنسا لتحتلها احتلالًا دائمًا»<sup>(٤٩)</sup>. وتبيّن المراسلات بين فيصل وألنبي ووزارة الخارجية البريطانية حول هذا الاتفاق حقائق كثيرة في هذا المجال، سيكون مجال دراستها في مكان آخر، بينما سنهتم هنا بإبراز علاقة «أزمة الاستبدال» بانعقاد الدورة الثانية للمؤتمر السوري.

بينما تكيّف فيصل نسبيًا مع الأمر الجديد حين أفهمه البريطانيون بشكل قاطع أن كليمنصو هو «صاحب الشأن في سورية»<sup>(٥٠)</sup>، ومهدوا للقاءاته مع كليمنصو التي تمخضت في الأخير عن اتفاقين كان أهمهما ما هو معروف

٤٥ أنطونيوس، ص ٤٠٥.

٤٦ تشكلت لجنة وضع الدستور من كل من هاشم الأتاسي (رئيسًا)، وسعد الله الجابري، والشيخ عبد القادر الكيلاني، ووصفي الأتاسي، وإبراهيم القاسم عبد الهادي، وسعيد حيدر، وعثمان سلطان، والشيخ عبد العظيم الطرابلسي، وتيودور أنطاكي، وعزة دروزة، وانتخب هاشم الأتاسي رئيسًا لها، وعزة دروزة سكرتيرًا. انظر، شهبستان، ص ١٨١.

٤٧ أسسه فؤاد باشا في العام ١٨٥٩، وكان يدرس باللغة الفرنسية، ويتميز بمكتبته التي احتوت على ٤٠ ألف كتاب. كانت هذه الكلية، كما وصفها يوسف آقجورا، بمنزلة «المدينة الأجنبية» التي بناها الكونت فالويسكي، وزير الامبراطور نابليون الثالث للشؤون الخارجية (١٨٥٥-١٨٦٠). كان المدرسون فرنسيين، وكانت العطلة هي يوم الأحد والأعياد المسيحية، أما لغة التدريس فكانت الفرنسية، وكذلك التربية الأساسية. انظر: محمد الناصر النفراوي، التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية، ١٨٣٩-١٩١٨ (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ دار محمد علي الحامي، ٢٠٠١)، ص ٢٥٨. قارن بشأن هذه الكلية مع: يلماز أوزتونا، موسوعة تاريخ الأمبراطورية العثمانية السياسي، والعسكري والحضاري، ١٣٤١-١٣٣١ هـ/ ١٩٢٢-١٩٢٣ م، ترجمة عدنان محمود سلمان؛ مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠)، ج ٤، ص ٥١.

٤٨ كوثراني، ص ٢٩٤.

٤٩ قارن بمذكرة الحكومة البريطانية في شأن احتلال سورية وفلسطين والعراق ريثما يتم اتخاذ القرار في ما يتعلق بالانتدابات، باريس في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، في: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج ٤: ١٩١٩، ص ٦٢.

٥٠ أنطونيوس، ص ٤١٦.

٥١ عبد الرحمن شهبندر، مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر (بيروت: دار الإرشاد، ١٩٦٧)، ص ٢٦٤.



في الحوليات السورية باسم اتفاق فيصل - كليمنصو في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، فإن التحدي الحقيقي الميداني والسياسي لاتفاق الاستبدال صدر عن الداخل السوري. وقد ارتفعت وتيرة التحدي والتعبئة مع إعلان الحكومة الفرنسية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ تعيين الحكومة الفرنسية الجنرال غورو قائداً عاماً للجيش الفرنسي في الشرق، و مندوباً سامياً لفرنسا في سورية وكيليكييا يصل إلى بيروت من أجل تنفيذ اتفاق الاستبدال. اشتد القلق في أوساط الرأي العام السوري حول ما نشرته الصحف عن مهمة الجنرال، وارتفعت وتيرة حركة التطوع في صفوف الشباب في الجيش العربي للرد على ذلك، لكن فيصل أرسل في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ برقية إلى الأمير زيد نشرتها العاصمة بشكل مقتضب، لتهدئة «الرأي العام» هذا نصها: «لا تهمموا بأقوال الصحف. المذاكرة جارية بكل محبة سياسية ومودة»<sup>(٥٢)</sup>. وكان المقصود بكلمة «المذاكرة» محادثاته مع رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو الذي حاول قدر الإمكان، لكن من دون جدوى، أن يتخطى جموح «الحزب الاستعماري» الفرنسي لاحتلال سورية كلها، وأن يبقى ليفصل الحكم الداخلي للمنطقة الشرقية تحت الانتداب الفرنسي. مع ذلك رأى فيصل استبيان الوضع في الداخل، وكان لا يستبعد خيار مقاومة الفرنسيين بالسلاح في حال غض البريطانيون النظر عن ذلك.<sup>(٥٣)</sup>

استوضح نوري السعيد في ضوء ذلك في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ رأي الحكومة العربية حول مدى استعداد الأمة لمقاومة حلول القوات الفرنسية مكان القوات البريطانية بموجب اتفاق الاستبدال<sup>(٥٤)</sup>. فانقسم موقف الحكومة العربية (مجلس المديرين) حول كيفية التعاطي مع هذه الأزمة، بين ياسين طه الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي (وزير الدفاع)، الذي تبنت موقف الدفاع والمواجهة، ورئيس الحكومة والحاكم العسكري العام الفريق رضا باشا الركابي الذي تبنت موقف «التسكين والتهوين»<sup>(٥٥)</sup>، بينما أشار الأمير زيد بضرورة الوقوف على رأي المؤتمر السوري «باعتباره يمثل الأمة»<sup>(٥٦)</sup>.

كان ذلك أول انقسام في تشكيلات الحركة العربية الحديثة بين «الراديكاليين» و«المعتدلين». فقبل يومين من بدء انسحاب القوات البريطانية، هاجت دمشق، وشكل المؤتمر السوري لجنة من أعضائه لإبلاغ المعتمديات

٥٢ تليغات رسمية، برقية من سمو الأمير، في: العاصمة، ٢٣/١٠/١٩١٩، ص ٣. استخدم محب الدين الخطيب في افتتاحية هذا العدد مصطلح «الرأي العام السوري»، وعالج فيه ما يوصف به هذا الرأي من «تقلب»، مشيراً إلى أن «التقلب» هو «دليل الإحساس بسبب الأطوار المختلفة التي طرأت على السياسة العامة بمجموعها»، المصدر المذكور، ص ١-٢. وفي العدد نفسه تنشر العاصمة خبراً عن حركة نشيطة في حلب للتطوع في الجيش العربي، وتهمؤ الشبيبة في كل محلة للتطوع، المصدر المذكور، ص ٥.

٥٣ في ٣١ آب/أغسطس ١٩١٩، وإبان انتشار روائح الاتفاق بين لويد جورج وكليمنصو وتسرب أفكاره، أرسل فيصل إلى ألبني بأنه «نحن العرب، لقد كنا في السابق مع الأتراك، ثم قمنا نحارب ضدهم، لا بقصد تجزئة بلادنا، وإعطاء جانب منها إلى فرنسا وجانب آخر إلى بريطانيا. ليس في مقدورنا أن نتحمل تلك الإهانة على صفحات التاريخ، ولا أمام أنظار العالم الإسلامي، وإن أسرتنا على وجه التخصيص، لا تستطيع الصبر على هذه الوصمة في تاريخها، ولسوف تتسحب». وأفضى فيصل إلى رئيس أركان الحرب بأن «القتال سوف يبدأ أولاً ضد الإفرنسيين، ومن الطبيعي أن تتدخلوا أنتم، سوف يتمكن القائد العام من إلحاق الهزيمة بنا، ولكنني أقسم لكم بالله مؤكداً أننا سنكشف عن صدورنا له ولجنوده، وأن أي عربي لن يطلق رصاصة واحدة على أي بريطاني (بيانات الأمير فيصل لرئيس أركان حرب قوات الحملة المصرية وللضابط السياسي في ٣١ آب/أغسطس ١٩١٩). انظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج ٤: ١٩١٩، ص ٥٢٧-٥٢٩.

٥٤ الحكيم، ص ١١٦-١١٧.

٥٥ يشير ساطع الحصري إلى أن ياسين الهاشمي تصدّر الحملة للحيلولة «دون تنفيذ هذا القرار، ودون احتلال هذه الأفضية مهما كلفنا الأمر» لأنه «يعني تطبيق أحكام اتفاقية سايكس- بيكو بحذافيرها» و«إذا ما سمحنا لهم بهذه الخطوة الآن فسنخسر فيها بعد كل أمل في إصلاح الحال خسراناً تاماً»، انظر: ساطع الحصري، يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث، مذكرات مصدرة، بمقدمة عن تنازع الدول الغربية حول البلاد العربية ومذيلة بوثائق وصور، ط ٣ (دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٩٩. يشير دروزة إلى أن الهاشمي كان من المحرضين على منع الاحتلال العسكري للأفضية الأربعة بينما كان الحاكم العام الركابي ينجح إلى التسكين والتهوين، انظر: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ١، ص ١٠٧.

٥٦ الحكيم، ص ١١٦-١١٧.

الأجنبية بأنه «يحتج على كل قرار أو اتفاق يخالف تصويت الأمة بضرورة المحافظة على وحدة البلاد السورية واستقلالها». وسيرت الوفود إلى المعتمديات الأجنبية ودار الإمارة لإبلاغها «أن الأمة مصممة كل التصميم على الدفاع عن وحدة البلاد السورية واستقلالها التام»، وارتفعت وتيرة التطوع والتدريب الفعلي على السلاح في أحياء دمشق وحماة وحلب، وأضربت حماة. وكان واضحاً من تركيبة وفد المؤتمر السوري وقادة الوفود الشعبية أن «الفتاة» و«الاتحاد السوري» هما اللذان يقفان في قلب عملية «التعبئة» السياسية ضد اتفاق الاستبدال. وبات للجهة الشعبية «معنى ملموس أكثر مما كان عليه في صيف العام ١٩١٩»<sup>(٥٧)</sup>. وتشكل في سياق الفرز بين اتجاهي الهاشمي (الراديكالي) والركابي (البراغماتي المعتدل) بين فترة ١-٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩، أي بالتزامن مع خطة الاستبدال المقرر بدؤها في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر «اللجنة الوطنية العليا» بزعامة الشيخ كامل القصاب التي ستمثل أحد أقوى اللاعبين السياسيين-الاجتماعيين الشعبين في تطور الحياة السياسية في سورية حتى الاستقلال والاحتلال الفرنسي<sup>(٥٨)</sup>. تظاهرت المدن السورية، وفي مقدمتها حلب ودمشق، في ما وصف بـ«التظاهرة الوطنية الكبرى» تحت عنوان «في سبيل التطوع»<sup>(٥٩)</sup>. وارتفعت وتيرة التطوع في فصائل اللجنة الوطنية العليا، وتدريب الشبيبة على استخدام السلاح بمعدل يومين كل أسبوع. ووصلت الحركة إلى الأفضية، مثل السلمية ومنبج والباب وأنطاكية وإدلب وجسر الشغور ودير عطية .. إلخ. وسارت في دمشق في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر تظاهرة «ألفية» صاحبة شاركت فيها الأحياء المسيحية والمسلمة واليهودية وأحياء الدروز والمغاربة<sup>(٦٠)</sup>، بينما شكّل زعماء الأحياء في مدينة حلب، وفي مقدمتهم أحمد كدرو المصري، زعيم حي القصيلة، ميليشيا قوامها ٦٨٠ رجلاً ملء الفراغ الناتج من الانسحاب البريطاني، وللمساعدة على حفظ الأمن في المدينة عشية جلاء الجيش البريطاني عن حلب.<sup>(٦١)</sup>

عند وصول الجنرال غورو في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ إلى بيروت كأول مفوض سام فرنسي على سورية ولبنان، على رأس ٣٠ ألف جندي، غدت المواجهة على الأبواب. وبينما استقبل غورو «بتنظيم المظاهرات المؤيدة لفرنسا في العديد من المناطق (= اللبنانية) التي تتواجد فيها عناصر كاثوليكية ومارونية»<sup>(٦٢)</sup>، فإن دمشق شكّلت لمواجهته مركز عملية التعبئة التي قادتها «اللجنة الوطنية العليا»، وارتبطت بها جميع الهيئات الوطنية الأخرى في نوع من «جبهة شعبية». لكن بينما وصل الجنرال غورو بشهوة الفتح والاحتلال، قامت القوات البريطانية في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩، قبل جلائها عن دمشق بأربعة أيام وبعد وصول الجنرال غورو بيوم واحد، باعتقال ياسين طه الهاشمي رئيس ديوان الشورى الحربي (وزير الدفاع) بأمر من أُلنبي، بطريقة «نذلة» بعد دعوته إلى

٥٧ العاصمة، ٣٠/١٠/١٩١٩، ص ٣.

٥٨ عُقد الاجتماع التأسيسي الأول لـ«اللجنة الوطنية العليا» بحضور ٢٠٠ ونيف من أعيان أحياء دمشق الثانية والأربعين، أي بمعدل أربعة مندوبين منتخبين عن كل حي، لـ«الاحتفاظ باستقلال بلادنا وصيانتها من التجزئة» وتدريب الشبيبة على «الحركات العسكرية». وتمثّل في الاجتماع المسلمون والمسيحيون (الأرثوذكس والكاثوليك) واليهود. انظر: العاصمة، ٤/١١/١٩١٩، ص ٤-٥. أرسل مطران الروم الكاثوليك أربعة مندوبين عنه إلى اللجنة الوطنية العليا، انظر: العاصمة، ٧/١١/١٩١٩، ص ١-٢.

٥٩ في سبيل التطوع، المظاهرة الوطنية الكبرى في حلب، جريدة حلب الرسمية، ١٠/١١/١٩١٩، ص ٢.

٦٠ «مظاهرة الأُمس»، العاصمة، ١١/١١/١٩١٩، ص ٢، وفي حدود ١١-١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر. قدمت دمشق إلى المعتمدين الأجانب وإلى الأمير فيصل باسم «سكان سورية وتمثليها عموماً من مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين احتجاجاً على كل تسوية تقضي بتجزئة بلادنا، وحرمانها من استقلالها التام، ويجعل جنوبيها موطناً لليهود. ونحتج أيضاً على الاتفاق المنعقد مؤخراً بين المسيو كلينمضو والمستر لويد جورج، ونعلن للملأ أننا مستعدون لإراقة دمائنا في سبيل الدفاع عن استقلال بلادنا والاحتفاظ بوحدتها»، انظر: العاصمة، ١٣/١١/١٩١٩، ص ٥-٦. وكذلك نجد في العدد نفسه بركات سليم الأطرش وعبد الغفار الأطرش ونسيب الأطرش من جبل حوران إلى الأمير زيد، وشرقي الأردن وفلسطين وحاصبيا.. إلخ.

61 James L. Gelvin, *Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire* (Berkeley: University of California Press, 1998), p. 130.

٦٢ كوثرائي، ص ٣٠٣.

فنجان شاي، وأبعدته إلى الرملة. ووصف دروزة عملية اعتقال الهاشمي بـ«الخطف»<sup>(٦٣)</sup>. فوجئ فيصل بالاعتقال، وأثار «عظيم استغرابه»<sup>(٦٤)</sup>، كما أن اعتقال الهاشمي شكّل ضربة للفتاة، فهو لم يكن الروح المحركة للمحرمة للعهد العراقي فحسب، بل كان من «أركان الفتاة وعمدها» في وقت واحد، ورأس مقاومة عملية «الاستبدال» والتحشيد المنظم لمقاومتها بتوزيعه نحو ٥٠٠٠ بندقية على الشباب المتطوع في إطار «اللجنة الوطنية العليا» للحيلولة دون اختراق غورو للأقضية الأربعة<sup>(٦٥)</sup>. أضربت الأسواق احتجاجاً على اعتقال الهاشمي، وصدرت الصحف مجلّةً بالسواد، وتظاهرت المدن السورية، ولاسيما دمشق، ضد ذلك، وكانت أولى تظاهرات احتجاجية عامرة تشهدها المدن السورية<sup>(٦٦)</sup>، عبّرت عن نشوء «رأي عام» وفق محب الدين الخطيب، الذي كان أول من استخدم هذا المصطلح<sup>(٦٧)</sup>، ليُمضي الهاشمي في المعتقل خمسة شهور و٢٣ يوماً، حتى أيار/ مايو ١٩٢٠<sup>(٦٨)</sup>.

عُقد المؤتمر السوري في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ بدفع من نائب الأمير فيصل، الأمير زيد، الميال للرايكيالين في جلسة سرّية، أي في اليوم الذي جرى فيه «اختطاف» الهاشمي، لمناقشة الموقف من عملية «الاستبدال». وعرض الركابي في المؤتمر بيان حكومته بشأن طبيعة اتفاق «الاستبدال» بأنه «إجراء مؤقت»<sup>(٦٩)</sup>. وقد اعتبر المؤتمر نفسه «ممثلاً للأمة السورية قانونياً وسياسياً»، على أساس مفهوم «أمة ديموقراطية بحتة، والحاكمية الملية (= القومية أو الوطنية) فيها هي الأساس الوحيد»، واعتبر أن اتفاق لويد جورج-كليمنصو «لأكبر شاهد على سوء القصد بشأن مصير سورية». وطرح المؤتمر «إعلان الاستقلال التام للقطر السوري بحدوده التي عيّنها المؤتمر السوري بقراره الذي قدمه للجنة الدولية الأميركية، وإنه غير قابل للتجزئة ولا الانقسام بوجه من الوجوه، مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شوروية مدنية». وطلب المؤتمر «تشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة»، أي أمام المؤتمر السوري، تحل مكان حكومة المديرين المسؤولة أمام الأمير، و«التخاذ وسائل الدفاع عن وطنها (= الوطن) المهدّد بالاستعمار»<sup>(٧٠)</sup>. ووجّه المؤتمر السوري في اليوم نفسه بياناً «إلى الشعب السوري الكريم» يلخّص قراره في أنه «يوجب على الأمة الدفاع الوطني مآلاً وبدناً ضد كل من يحاول إخلال وحدة البلاد واستعمارها والعبث باستقلالها» والمساعدة «إلى تلبية نداء الوطن والشرف»<sup>(٧١)</sup>.

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩ أرغم الركابي على تقديم استقالته، وتألفت حكومة جديدة احتل فيها الدفاعيون مناصب أساسية. وفي هذه الفترة أوفد سعيد حيدر للبحث في التحالف مع قيادة حركة الاستقلال

٦٣ دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص ١٠٧.

٦٤ برقية من سمو الأمير إلى المسيو برتلو لإرسالها إلى شقيقه الأمير زيد في دمشق، ويطلب فيها فيصل من برتلو أن «يوصي بجوابها سريعاً» وأن «يعطيه ما لديه» من المعلومات التي «تهمه» بشأن الحالة في سورية، انظر النص الكامل استناداً إلى الوثائق الهاشمية، في: حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠)، ص ٤٦٥.

٦٥ حول مكانة الهاشمي في الفتاة قارن مع: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٧٢.

٦٦ ورد في: العاصمة: ١٥/٢٩/١٢/١٩١٩، ص ٤ و٢ على التوالي. ويشير العمري إلى أن أولى تظاهرات شهدتها في عهد فيصل كانت التظاهرات الاحتجاجية على اعتقال الهاشمي، وأن «دمشق قد خرجت بأجمعها تنادي باسم الهاشمي». انظر: صبحي العمري، أوراق الثورة العربية، ج ٣ (لندن: رياض الريس، ١٩٩١)، ج ١: المارك الأولى: الطريق إلى دمشق، ص ١٠٢.

٦٧ استخدم محب الدين الخطيب في افتتاحية هذا العدد مصطلح «الرأي العام السوري»، وعالج فيه ما يوصف به هذا الرأي من «قلب»، مشيراً إلى أن «القلب» هو «دليل الإحساس» بسبب «الأطوار المختلفة التي طرأت على السياسة العامة بمجموعها». انظر: العاصمة، ٢٣/١٠/١٩١٩، ص ١-٢.

٦٨ العاصمة، ٢٤/١١/١٩١٩، ص ٣-٢. قارن بـ: قاسمية، ص ١٥٠؛ سعيد، ج ٢، ص ١٠٣-١٠٤؛ موسى، ص ٥٣٠، وأحمد قذري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط ٢ (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣)، ص ١٤٩. يشير دروزة إلى أن الهاشمي كان من المحرّضين على منع الاحتلال العسكري للأقضية الأربعة بينما كان الحاكم العام الركابي يمنح إلى التسكين والتهدئة. انظر: دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص ١٠٧.

٦٩ خطبة الحاكم العسكري العام أمام المؤتمر السوري، في: العاصمة، ٢٤/١١/١٩١٩، ص ١-٢.

٧٠ انظر النص الكامل للقرار في: جواب المؤتمر السوري، في: العاصمة، ٢٧/١١/١٩١٩، ص ٥-٦.

٧١ منشور المؤتمر السوري إلى الشعب السوري العربي الكريم، العاصمة، ٢٧/١١/١٩١٩، ص ٦.

في تركيا (الكلمية) بقيادة مصطفى كمال<sup>(٧٢)</sup>. وعملت الحكومة ومن خلفها الحركة العربية والمؤتمر السوري على الربط بين حركة «اللجنة الوطنية العليا» في المدن وبين الأرياف، وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩ وصل سلطان باشا الأطرش -على حد ما نشرته الجريدة الرسمية- على رأس ٤٠٠ فارس «للدفاع عن استقلال البلاد ووحدها»<sup>(٧٣)</sup>. وهكذا، كان «فرسان» سلطان باشا الأطرش من أوائل من دخلوا دمشق في أواخر الحكم العثماني<sup>(٧٤)</sup>، كما كانوا من أوائل من تقدموا ميدانيًا في هذه اللحظة الحرجة للحيلولة دون السيطرة الفرنسية على سورية. وجرى توثيق الصلات مع ثورة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين، ودعمها عسكريًا وتدريبًا، وهي الثورة الأولى التي اندلعت منذ شباط/ فبراير ١٩١٩ ضد الفرنسيين، واصطفت العشائر العلوية في المناطق الجبلية الأخرى، ولاسيما جبل الكلبية خلف الحكم العربي<sup>(٧٥)</sup>. وفي ضوء ذلك، تم تمثيل محمد الخيتر، أحد وجوه عائلة الخيتر البارزة في جبل العلويين في سورية، توكيلًا في المؤتمر في سياق اصطفاة عشائر جبل الكلبية مع الحكم العربي في مواجهة اتفاق الاستبدال<sup>(٧٦)</sup>. كما تم تمثيل دير الزور بعد طرد القوات البريطانية منها في أواخر العام ١٩١٩ بعدة مندوبين<sup>(٧٧)</sup>. ووقعت معركة ضارية دامت ست ساعات بين الجيش العربي والقوات الفرنسية التي تقدمت لاحتلال سهل البقاع<sup>(٧٨)</sup>.

أعلنت الحكومة قانون الدفاع الإجباري، وحركت الثورات وحررت العصابات ضد القوات الفرنسية في كل مكان متاح. وتحولت الحركات الثورية ضد البريطانيين، فتمكّن الثوار حتى من طرد البريطانيين من دير الزور.

٧٢ انتدبت الحكومة، وعلى رأسها الأمير زيد نائب الأمير فيصل في دمشق، سعيد حيدر لوضع الاتفاق مع الكلبين، وأقام حيدر تركيا من ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩ وحتى ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٢٠، وأبرم خلال هذه الفترة اتفاق التحالف العربي-الكلبي، انظر مادة سعيد حيدر، في: جورج فارس، محرر، من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية ١٩٥٧ (دمشق: مكتب الدراسات السورية والعربية، ١٩٥٧)، ص ٢٠٦.

٧٣ العاصمة، ١٥/١٢/١٩١٩، ص ٤.

٧٤ منير الرئيس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، ٣ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩-١٩٧٧)، ج ١: الثورة السورية الكبرى، ص ٩٤. قارن حول وجود سلطان باشا الأطرش يوم دخول دمشق مع: توماس إدوارد لورنس، الثورة العربية، تعريب شعبان بركات، ط ٢ (عمان: دار الأهلية، ٢٠٠٩)، ص ٢١٨. والواقع أن الأطرش لم يكن وحده بل كان معه عدد من رؤساء العشائر البدوية المنضمة إلى القوة العربية، مثل الشيخ عودة أبو تايه رئيس الحوطيات، والشيخ نوري الشعلان رئيس عشائر الرولة (عزنة الجنوب)، ومثال الفايز وحديثة الخريشا من رؤساء بني صخر، والحوارنة بقيادة إساعيل الترك الحريري، قارن بـ: أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش، ١٩٢٥-١٩٢٧، قدم لها مصطفى طلاس (دمشق: دار طلاس، ٢٠٠٧)، ص ٥١-٥٢.

٧٥ كان من أبرز البرقيات التي تلقاها المؤتمر في جلسته برقية تحت اسم «الحركة الوطنية في قضاء العمرانية وجبال الكلبية» موجهة إلى الحاكمية العسكرية بتاريخ ٢٣/١١/١٩١٩، تعلن باسم «عموم العشائر العلوية والإسماعيلية في قضاء العمرانية وعموم جبال الكلبية» أننا «جميعًا متطوعون لحياة الوطن، ونحتج بكل قوانا على الاتفاق الأخير الذي هو يتعلق بتجزئة بلادنا ووطننا العربي» بـ«قوتنا وسلاحنا». وحملت البرقية التوقيع التالية: محمد حسن (رئيس عشيرة الكلبية)، وأحمد إبراهيم (رئيس بلدية العمرانية)، وإساعيل الهواش (رئيس عشيرة المناورة)، ومحمد حسن (رئيس عشيرة الغفاورنة)، وحازم محمود (باسم عشيرة الغزامية)، وإساعيل الهواش، ومحمد بري (باسم عشيرة بيت الحداد)، وأحمد الشامي (باسم عشيرة بني علي)، وعلي خفيفة (باسم عشيرة المهالبة) ومحمد حسن (باسم عشيرة العامرة). كما ورد في اليوم نفسه برقية من شيوخ حوران بهذا المعنى، انظر: العاصمة، ٢٧/١١/١٩١٩، ص ٣-٤.

٧٦ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٦٠. نُقل إلى إساعيل الهواش أحد أبرز زعماء عشيرة المناورة في مقره في اللقية في قضاء مصيف قرار تعيينه قائمًا لقضاء العمرانية، وعين الهواش بدوره الشاب محمد سليمان الأحمد، وهو الشاعر بدوي الجبل، لاحقًا مثلاله في حاشية الأمير فيصل، انظر: محمد يوسف هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة (الدار البيضاء: الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، ١٩٩٧)، ص ١٠٨. وحول العلاقات التي نشأت في هذه الفترة بين الحكم العربي وثورة الشيخ صالح العلي، قارن بـ: عبد اللطيف اليونس، ثورة الشيخ صالح العلي، سلسلة رواد التحرير العربي، ١، ط ٢ (دمشق: دار البيقظة العربية، [د. ت. ]، ص ١٢٣.

٧٧ كان منهم الحاج فاضل العبود، ومحمود نوري الفتيح، وإبراهيم الحاج حسين. انظر: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٥١.

٧٨ برقية حزب الاستقلال العربي إلى الأمير زيد ومعمتمدي الدول حول وصف وكالة هافاس في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر لمواجهة بين الجيش العربي والجيش الفرنسي في سهول البقاع بـ«الشقاوة». وتشير البرقية إلى أن بين المدافعين عن البقاع «الطيب والمحامى والزراعي، ومعظمهم أمموا تحصيلهم في مدارس باريس»، و«صدمت ثلة من هؤلاء الأجداد قوة تنوف عن ألف وخمسة مئة جندي فرنسي في سهول بعلبك في رابعة النهار، وقاتلتهم باستتال مجيد مقدار ست ساعات لصدّهم عن احتلال المدينة عنوة». احتجاج حزب الاستقلال العربي، العاصمة، ٢٢/١٢/١٩١٩، ص ٢.

وكان أعضاء المؤتمر السوري، مثل إبراهيم هنانو ومحمود الفاعور والدندشي، من أبرز قادتها. وفي هذه الشروط الحرجة عاد فيصل باتفاقه مع كليمنصو، وكانت الحياة السياسية-الاجتماعية السورية قد شهدت تبدلات كبيرة، وفرزًا كبيرًا بين القوى السياسية والاجتماعية، وتغيرًا في أدوارها. ولم يستطع فيصل تمرير الاتفاق، فلقد تحالف غورو مع دوكيه ضد الاتفاق<sup>(٧٩)</sup>، ثم مع سقوط كليمنصو في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ غدا الاتفاق بلا معنى. فسارت البلاد نحو إعلان الاستقلال التام، وعُقدت في هذا السياق الدورة الثالثة المفصلية للمؤتمر السوري، التي يمكن وصفها بدورة الاستقلال.

## الدورة الثالثة، دورة الاستقلال: الدستور السوري الأول في بعض الأصول والأساسات الدستورية

في ٦ آذار/مارس ١٩٢٠ عقد «المؤتمر السوري» دورته الثالثة بدعوة من فيصل برئاسة هاشم الأتاسي. وألقى الكاتب الخاص عوني عبد الهادي كلمة فيصل في المؤتمر بشأن طلب «الاستقلال السياسي التام»، ودعوة المؤتمر السوري إلى تقرير شكل الدولة على أساس الوطنية، ووضع دستور لها<sup>(٨٠)</sup>. واتخذ المؤتمر السوري بالإجماع، بوصفه «يمثل الأمة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية»، قرارًا بـ «استقلال بلادنا السورية التي منها فلسطين بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً لا شائبة فيه»، مبنياً على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطنًا قومياً لليهود أو محل هجرة لهم<sup>(٨١)</sup>. وفي ٨ آذار/مارس تلا عزة دروزة، سكرتير المؤتمر وسكرتير جمعية «العربية الفتاة» السرية في وقت واحد، القرار من شرفة البلدية أمام الألوף المحتشدة في ساحة المرجة التي شهدت تعليق جمال باشا لرجال الحركة العربية على المشانق عام ١٩١٦، وكان العلم السوري يخفق، وهو نفسه علم الثورة الكبرى مضافاً إليه نجمة واحدة بيضاء في المثلث الأحمر، كما تلا توفيق السويدي قرار المؤتمر العراقي باستقلال العراق<sup>(٨٢)</sup>.

وتلقّى فيصل مبايعة رؤساء الطوائف الروحية<sup>(٨٣)</sup>، وحرص بطريك الروم الأرثوذكس غريغوريوس الرابع (١٨٥٩-١٩٢٨) إبان المبايعة على أن يذكر الملك باتفاق الرؤساء الروحيين معه يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ على مبادئ عقد مبايعتهم له. وتم تجديد البيعة له ملكاً على «سورية بحدودها الطبيعية» على أساس «طاعة الله، احترام الأديان، الحكم شورى على مقتضى القوانين والنظامات التي تُسن للملك، المساواة في الحقوق، توطيد الأمن، تعميم المعارف، وإسناد الوظائف والمناصب إلى أكفائها».

79 Pierre Fournié, "Le Mandat à l'épreuve des passions françaises: L'Affaire Sarrail (1925)," dans: *France, Syrie et Liban, 1918-1946: Les Ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire: Actes des journées d'études, Beyrouth, 27-29 mai 1999*, organisées par le CERMO et l'IFEAD; publ. coordonnée par Nadine Méouchy (Damas: Institut français d'études arabes de Damas, 2002), p. 136.

٨٠ «خطبة العرش - عند افتتاح المؤتمر السوري»، العاصمة، ٨/٣/١٩٢٠، ص ١-٢.

٨١ «جواب المؤتمر السوري على خطاب العرش»، العاصمة، ١١/٣/١٩٢٠، ص ١-٢. اختار المؤتمر بالإجماع الأمير فيصل «ملكاً دستورياً على البلاد السورية» وأعلن «انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث على أن تقوم مقامها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة، وعلى أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعي أماني اللبنانيين في إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي». واعتبر المؤتمر نفسه مجلساً نيابياً وتأسيسياً في آن واحد، يضطلع بوضع الدستور، وتكون الحكومة مسؤولة أمامه «في كل ما يتعلّق باستقلال البلاد التام» إلى أن يتشكل مجلس نيابي، وأيد المؤتمر «إعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام» ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين الشقيقتين.

٨٢ دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٢، ص ١١٣.

٨٣ المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٤. بايع فيصل كل من رؤساء الطوائف التالية: حاخام الإسرائيليين ووكيل بطريك الموارنة، ومطران دمشق للسرمان، وبطريك الروم الكاثوليك، وبطريك الروم الأرثوذكس، والرئيس الروحي للسرمان القديم، ورئيس دير الشام للأرمن، ورئيس الأرمن الكاثوليك، ووكيل جماعة بروتستانت الروحي. انظر: العاصمة، ١١/٣/١٩٢٠، ص ٣.

## النموذج القومي اللامركزي للدولة

وضعت اللجنة مشروع الدستور المؤلف من ١٤٨ مادة لـ «المملكة العربية السورية»<sup>(٨٤)</sup>، بالاستناد إلى ما وصفته بـ «القرار التاريخي» الذي «وضعتة هيئة المؤتمر العامة» في دورتها الأولى (حزيران/ يونيو ١٩١٩)، وأودع لدى لجنة كينغ-كراين<sup>(٨٥)</sup>. وبذلك أكدت الاستمرارية في دورات المؤتمر السوري منذ دورته التأسيسية الأولى. ووضعت اللجنة هذا المشروع على أساس نموذج مرن للدولة القومية البسيطة الموحدة، هو النموذج القومي اللامركزي إدارياً، الذي يقوم إدارياً في تصميمه على «نظام المقاطعات المستقلة استقلالاً إدارياً داخلياً تاماً في إطار «وحدة سياسية لا تقبل التجزئة»» (المادة ٢)<sup>(٨٦)</sup>.. وقصد بها الآباء المشرعون السوريون نظاماً يختلف عن مجلس الولاية في النظام الإداري العثماني، ولذا لم يوافق المؤتمر على استبدال مفهوم المجلس النيابي للمقاطعة بمفهوم مجلس الإدارة، لكنه عدل مفهوم «الاستقلال الإداري الداخلي التام» الذي اقترحتة لجنة الدستور إلى مفهوم «اللامركزية الواسعة في إدارتها الداخلية» (المادة ١٢٣)<sup>(٨٧)</sup>، إذ لم يكونوا يفكرون في المقاطعات في ضوء مفهوم الولاية العثمانية بل في ضوء مفهوم جديد يتصور إمكان إعادة تنظيم المجال الإداري للدولة على أساس المساحة الجغرافية (لا يقل عن خمسة وعشرين ألف كم<sup>٢</sup>)، وحجم السكان (لا يقل عن خمسمئة ألف نسمة)، «وأن تراعى فيها الارتباطات الطبيعية والاقتصادية» (المادة ١٢٥). وسنقارب في الفقرات اللاحقة بشكل مكثف هذه «الأصول والأساسات»، بينما سندمج بعضها في فقرة قضايا الخلاف، لإبراز حيوية الجدل الاجتماعي-السياسي كما يظهر دستورياً حولها.

## الحاكمية المليّة (القومية) والشكل النيابي الدستوري

انطلقت اللجنة في وضعها الدستور ممّا سمّته «الأصول والأساسات التي تتجلى بها الحياة الديمقراطية» على أساس «الحاكمية المليّة». وكان هذا المفهوم قد ورد أول مرة في قرار الدورة الاستثنائية الثانية للمؤتمر السوري في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ بمعنى الحاكمية القومية والوطنية في ضوء التفسير الحديث لمفهوم الملة في الخطاب العثماني يومئذ، وذلك في صيغة «إننا أمة ديموقراطية بحتة، والحاكمية المليّة فيها هي الأساس الوحيد»، الذي يستوجب «أن تكون الحكومات وطنية، ولمجلس الأمة حق المراقبة عليها ضمن حدود القانون الأساسي»<sup>(٨٨)</sup>.

٨٤ وُرُعت هذه المواد على اثني عشر فصلاً، الأول منها في المواد العمومية، والثاني في حقوق الملك، والثالث في حقوق الأفراد والجماعات، والرابع في الحكومة العامة واختصاصاتها، والخامس في ما يتعلق بالمجلس العمومي، أي مجلسي النواب والشيوخ، والسادس في المحكمة العليا، والسابع في مالية المملكة، والثامن في ديوان المحاسبات، والتاسع في الموظفين، والعاشر في المحاكم، والحادي عشر ينص على المقاطعات، والثاني عشر في مواد شتى.

٨٥ مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي - الدستور لدى: شهرستان، ص ٢٣١.

٨٦ بيّنت الأسباب الموجبة لمشروع الدستور أن اللجنة انطلقت من «أساس الوحدة السياسية للبلاد السورية على أن تكون مؤلفة من مقاطعات مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً» لـ «تفادي خطر التجزئة والتشتت». وهذه المقاطعات مرتبطة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بـ «الحكومة العامة»، ويكون لها القوانين الجنائية والمدنية والتجارية نفسها، ووحدة القضاء، والقوانين المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم والمطبوعات.. إلخ، في ما عدا العناوين التي «يسن قانون خاص لحل الاختلافات، مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة الدستور - القانون الأساسي، المقدمة إلى المؤتمر»: شهرستان، ص ٢٣٤-٢٣٦. ونصت مواد الدستور على أن «المقاطعات مستقلة استقلالاً إدارياً» (المادة ٣). على أساس تشكيلها «وفق معايير المساحة الجغرافية»، وأن «تراعى فيها الارتباطات الطبيعية والاقتصادية» (المادة ١٢٥). ويكون هذا الاستقلال «واسعاً» في المجالات المحلية، «فيكون لكل مقاطعة مجلس نيابي يدقق ميزانية المقاطعة، ويسن قوانينها ونظاماتها المحلية وفقاً لحاجاتها، ويراقب أعمال حكومتها، وليس له أن يسنّ قانوناً يخالف هذا القانون الأساسي» (المادة ١٢٤)، على أن تكون مناهج التربية والتعليم فيها، سواء على مستوى المدارس الرسمية والخصوصية، «على أساس المبادئ الوطنية في جميع المقاطعات السورية» (المادة ٢١).

٨٧ اقترح نائب اللاذقية منح هارون استبدال كلمة «مجلس نيابي» بمجلس إدارة، ولم يُقبل اقتراحه، جلسة ٣١/ ٥/ ١٩٢٠، انظر: شهرستان، ص ١٨٥.

٨٨ «جواب المؤتمر السوري»، العاصمة، ٢٧/ ١١/ ١٩١٩، ص ٥-٦.

وشرحت اللجنة المقصود بها في أنها «حاكمية الأمة لتكون حاكمة نفسها بنفسها»، وأما الشكل الذي تتجلى فيه هذه «الحاكمية» فهو الشكل «النيابي الدستوري» الذي تحدد المادة (١) شكل حكومته بأنه «حكومة ملكية مدنية نيابية مسؤولة أمام المجلس النيابي العام» (المادة ٢٨). وأرسى الدستور في مفهوم الحكومة الملكية المدنية النيابية مفهومًا لـ«السلطة المقيدة» على حد تعبير لجنته بـ«ما لا سبيل بعده لما يخشى من وقوعه في الاستبداد، ولا ما ينافي حاكمية الأمة في شؤونها الداخلية والخارجية»<sup>(٨٩)</sup>. وبالتالي فإن الشكل النيابي الديمقراطي (وقد استخدمت لجنة الدستور هذا المصطلح، كما سبقتها الدورة الثانية في استخدامه) هو المعادل القانوني المؤسسي لـ«الحاكمية الملّية»، وتصورت اللجنة نظامًا ديمقراطيًا يقوم في إطار الملكية الدستورية النيابية على فصل واسع بين السلطات الثلاث.

وحَدّدت لجنة الدستور بشكل دقيق دواعي ترشيح الأمير فيصل للعرش، ونظمت مواد «حقوق الملك» في إطار المفهوم المقيد للملكية الدستورية، الذي تحكّمه منطلقات قومية أكثر مما هي دينية. ووفق الدستور، «تنحصر الملوكية بذرية الملك فيصل الأول، أو بأحد ذرية الملك حسين الأول ملك الحجاز» (المادة ٥) لنبل محتده العربي، وإخلاصه للقضية السورية<sup>(٩٠)</sup>. وإن لم يبق من صلب الملك فيصل الأول ذكر على أن «يُنتخبه» المؤتمر مجتمعًا، بموافقة ثلثي أعضائه» (المادة ٥). وفي حال كون ولي عهد دون سن الثامنة عشرة، «يُنتخب المؤتمر بالأكثرية المطلقة نائبًا له يدير شؤون المملكة، باسم الملك، ويشترط أن لا يكون النائب من صنف الجند» (المادة ٦). وليس هناك أي اشتراط بأن يكون نائب الملك من الذرية الهاشمية. وحَدّدت (المادة ٧) قَسَم الملك أمام المؤتمر بـ«يمين الاحترام للشرائع الإلهية، والأمانة للأمة، والمراعاة للقانون الأساسي»، كما حدّدت قَسَم نائبه (المادة ٦). ومنحت المادة (٩) الملك سلطة «فتح المؤتمر وفضّه»، و«دعوته في غير أوقاته العادية»، و«أن يعيّن الوزراء، ويصدّق على تشكيل الوزارة، ويقبل استقالتها، ويصدّق على القوانين»، لكن القضايا الكبرى كافة، مثل «إعلان الحرب، وعقد المعاهدات»، خاضعة لموافقة المؤتمر كي تغدو نافذة (المادة ٩). وفي تحديد الحكومة، ينص الدستور على أن الحكومة «مسؤولة أمام المجلس النيابي العام» (المادة ٢٨)، وأن رئيس الوزارة المكلف يشكّل وزارته ويعرض «أسماءهم على الملك» (المادة ٢٩)، وأن جميع القوانين أو القرارات لا تُنشر ما لم تكن موقّعة من رئيس الوزراء والوزير المعني، مصدّقًا من قبل الملك (المادة ٣٢)، بينما لا تسري أوامر الملك إلا إذا كانت «موقّعة من رئيس الوزراء والوزير الذي يعود إليه تنفيذ ذلك الأمر» (المادة ٣٣). وحرص الدستور على الفصل بين الأسرة المالكة والسلطة التنفيذية كيلا يتم صرف النفوذ واستخدامه، فنصت المادة (٣٤) على عدم جواز «دخول أحد من الأسرة المالكة في هيئة الوزارة» (المادة ٣٤).

## الوحدة الأساسية للدولة: المواطنة والهوية

إذا كانت وحدة المجتمع الأساسية تقوم في ضوء الفكر الحديث على «الفرد»، فإنها تقوم في مفهوم الدولة على «المواطن». وقد راعى الدستور في ضوء مستوى التطور الاجتماعي، وتأصل نظام الملل (الديني) العثماني على

٨٩ مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي - الدستور لدى: شهرستان، ص ٢٣٤.

٩٠ بيّنت اللجنة في الأسباب الموجبة لتبوء فيصل «عرش المملكة» بصفاته ومميزاته، وحدّتها اللجنة بأنه «سليل أكرم وأشرف بيت قام في العرب إلى الآن، وابن ملك أجمعت الأمة العربية على احترامه وإجلاله لما ظهر منه في الجرأة والإقدام في سبيل إنقاذها من قيود الاستعباد»، وأن فيصل «هو الذي قاد الجيوش العربية في سبيل الوطن السوري، ودخله منتقداً وحاكماً عادلاً، وما فتى يناضل ويدافع عن القضية السورية»، ورسخ «دروس الوطنية الصحيحة والتمسك بمبادئ الحرية والاستقلال» و«المقدرة العسكرية والسياسية»، و«جليل الخصال والشرف والإباء مع الحلم والوقار». ورأت اللجنة أن هذه المزايا «معادلة لترجيحه عن سواه دفعًا للاختلافات التي قد لا نعلم نهاية لها فيما إذا دار البحث على ملك يُنتخب من بين أبناء القطر السوري». انظر: مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي - الدستور لدى: شهرستان، ص ٣٢٢-٣٢٣. والإشارة إلى من قد يرشح نفسه غير فيصل تعني بعض الأسماء التي رشحت نفسها أو تم تداولها، وفي مقدمتها الأمير سعيد الجزائري، ونسب البكري.

مستوى الروابط الاجتماعية العمودية، حقوق «الأقليات»، وحل إشكالية العلاقة بين المواطنة والهوية. والحقيقة أن مشروع الدستور، ومن ثم المواد المقترحة منه بالقراءة الأخيرة من جانب المؤتمر السوري يستخدم عدة مصطلحات، هي «المملكة العربية السورية» (المادة ١)، و«المملكة السورية» (المادة ٢)، و«المملكة السورية العربية» (المادة ٥). أمّا في الأسباب الموجبة لوضع لائحة الدستور-القانون الأساسي، المقدّمة إلى المؤتمر، فلا يرد سوى مصطلح «الأمة السورية» و«المملكة السورية» و«بلادنا السورية» و«الشعب السوري». ويبدو أن اللجنة تبنت في بيان الأسباب الموجبة مفهوم «السوري» من دون إضافات، لكنها وضعت ثلاث صيغ في مشروع المسودة لبيت المؤتمر صيغتها النهائية. وقد يعكس ذلك الجدل في الحركة العربية الحديثة بين جناحي حزب «الاتحاد السوري» الذي ركز برنامجه على إقامة دولة سورية عربية في سورية الطبيعية و«العربية الفتاة» التي كانت تتطلّع إلى إقامة دولة عربية كبرى في آسيا العربية، تضم على الأقل سورية الطبيعية والحجاز والعراق. لكن ما هو مسلم به لدى الجناحين رغم هذا الخلاف هو سورية العربية، فكان الطرح على مستوى المصطلح لا على مستوى المفهوم.

لقد تبنت المؤتمر السوري هذه الصيغ مجتمعة كما وردت في المواد المقترحة، ولم يثر أي جدل بشأن تعددها المصطلحي؛ إذ كانت روحية المشرّعين كما المؤتمر هي الروحية التكاملية (Integration) في تصوّر التكامل الاجتماعي أو بناء الأمة، لا الروحية الصّهرية (Assimilation) لنموذج الدولة-الأمة الأوروبي، لاسيما الفرنسي منه، ولاحقاً التركي الكمالي. ولقد تبنت الدولة العربية حتى في مرحلة حكومة المديرين قبل الاستقلال، الروحية الاندماجية في ممارستها القانونية والسياسية؛ إذ حاولت الحكومة العربية منذ أيام فتوتها القومية الأولى، وقد غدا لها مكان في الحكم، وتحديدًا منذ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، حصر السكان الأتراك في مدينة حلب، تمهيداً لترحيلهم عنها، وهو ما دفع إلى نشر دعاية «تركية» مضادة لهذا الإجراء السياسي القومي ضد شكري الأيوبي، الحاكم العسكري العربي لحلب، بأنه لا يقوم بذلك إلا لأنه حاقد على «الأتراك»، ويهدف إلى «تصفيتهم». وفي هذا السياق ترددت في حلب أصداً قوية لما اتهم به شكري باشا في الآستانة من قيامه بالانتقام من الجنود الأتراك إبان عملية انسحابهم من دمشق، والزعم بأنه أجرى «قتلاً عاماً» فيهم<sup>(٩١)</sup>. والواقع أن الأيوبي اتخذ إجراءات قومية ضد الأتراك<sup>(٩٢)</sup>. وكى يهدئ الحاكم العسكري العام رضا باشا الركابي من النزاع الناشب في حلب بين ذوي الولاء التركي وذوي الولاء العربي، وجّه إلى أهالي حلب بلاغاً فحواه أن الحكومة العربية لا تنظر إلى ماضي بعض الحلبيين في التعاون مع السلطات العثمانية السابقة، وأنها تعتمد «جامعة الضاد» كـ«جامعة مدنية» للجميع<sup>(٩٣)</sup>. وخلافاً لما هو منتشر حتى لدى الباحثين، فإن حجم من كان يتكلم التركية في حلب كان نحو ٢٠ في المئة من سكانها فقط<sup>(٩٤)</sup>، كما لم يكن الأعيان كلهم يتقنون اللغة التركية، وهو ما حال بين هؤلاء وبين الترشح لعضوية مجلس المبعوثان العثماني الذين اشترط فيهم معرفة اللغة التركية<sup>(٩٥)</sup>. ولتخفيف أثر هذه الدعاية، قرر شكري الأيوبي تسهيل ترحيل الأتراك من حلب فوراً، مستثنيًا منهم فقط الأتراك المولودين في حلب، والمتصاهرين مع العرب، أمّا الأتراك ذوو العلاقات «التجارية أو العقارية» مع حلب، «ممن اشتهروا بحسن السيرة والسلوك ولهم مدة في حلب» فـ«يعفى عنهم، ويؤجل سفرهم»<sup>(٩٦)</sup>. ويعني ذلك أن الأتراك

٩١ كانت هذه الدعاية ضد الأيوبي تسود حلب، واضطر في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ إلى إصدار بلاغ رسمي بدحضها، نشره في: جريدة حلب الرسمية، ١٩١٨/١٢/٩، ص ١-٢.

٩٢ كان من الشروط التي وضعها الأيوبي للطلاب الذين سيتم قبولهم في دار المعلمين في حلب ألا يكون الطالب «تركياً»، انظر بلاغاً بشرائط دخول دار المعلمين، في: جريدة حلب الرسمية، ١٩١٨/١٢/١٢، ص ٤.

٩٣ بلاغ حاكم سورية العسكري العام رضا باشا الركابي إلى «الحلبيين الكرام»، في: جريدة حلب الرسمية، ١٩٢٠/١٢/٢٣، ص ١.

٩٤ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ١٠٥.

٩٦ «بلاغ من مقام الحاكمية العسكرية العامة»، جريدة حلب الرسمية، ١٩١٨/١٢/٩، ص ٢.

94 Irfan Jabry, *La Question d'Alexandrette dans le cadre du mandat syrien* (Lyon: Paquet, 1940), P. 409.



المولودين في حلب أو المتصاهرين مع عائلاتها لم يُعتبروا ضمن فئة الأتراك «الخلّص» المرشحين للترحيل. ومثّل ذلك تطوراً مهماً في النظرة المواطانية إلى من هو تركي مولود في حلب أو متصاهر مع أهل حلب.

تحكّمت الروحية الاندماجية العامة في صوغ مفهوم المواطن في الدستور السوري؛ إذ صاغ الدستور مفهوم المواطن «السوري» بغضّ النظر عن أي تحديد ديني أو لغوي أو أقوامي له، بأنه يُطلق «على كل فرد من أهل المملكة السورية العربية» (المادة ١٠)، وفق قاعدة التساوي أمام القانون في الحقوق والواجبات (المادة ١١)، وضمن الدستور حرية الأفراد والجماعات، ولاسيما حق تشكيل الجمعيات، وعقد الاجتماعات (المادة ١٧) من دون تحديد مسبق لهويتها الثقافية، وعدم جواز «تفتيش ومعاينة المطبوعات قبل الطبع» (المادة ٢٠)، و«لا يجوز مطلقاً التعرّض لحرية المعتقدات والديانات» و«للحفلات الدينية لجميع الطوائف، على أن لا تخل بالأمن العام، ولا تمس شعائر الأديان والمذاهب الأخرى» (المادة ١٤). ولهذا كانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية (المادة ٣)، لكن لم يرد أي نص بأن السوري هو من يتكلم اللغة العربية ويمارسها، بل السوري هو «كل فرد من أهل المملكة السورية العربية» (المادة ١٠). وبالتالي لم يكن هناك أي شيء يوحي بعزم الآباء المؤسسين للدولة السورية الأولى على استخدام اللغة العربية كوسيلة ضم قومي صهري دمجي.

## النزعة الشعبية الديمقراطية النسبية في مواجهة الأعيان

انطلق الدستور كمبدأ من مفهوم النظام الديمقراطي، لكنه حدّد النظام الانتخابي بما يعطي رجحاناً لممثلي الاتجاهات والقوى العصرية والمتعلمة في مواجهة سلطة «الأعيان». وهو ما برز في تصميم تركيب مدة العضوية في المجالس النيابية للمقاطعات، التي قامت على التداولية، كما في تصميم انتخاب مجلسي النواب والشيوخ، وتقليص فرص تأثير من وصفتهم لجنة الدستور بـ«أرباب الوظائف والمناصب، وسواء من غيرهم أصحاب المكانة والوجاهة» في الانتخابات، وتحويل الشعب «إلى آلة في يد المتغلبين ذوي النفوذ والتأثير»<sup>(٩٧)</sup>. وبذلك تبنّت لجنة الدستور، كما المؤتمر السوري، بشكل مضبوط نزعة الحكم العربي العصرية المعادية للأعيان التقليديين في حياة الدولة العربية، وسجلت تراجع مكانة الأعيان التقليديين ودورهم على الرغم من التكوين التنظيمي القوي لبعضهم في الحياة الاجتماعية-السياسية دستورياً، لصالح النخب والفئات الحديثة التي تفكر في مسألة بناء الدولة القومية الحديثة لا في التوسط بين المجتمعات المحلية والسلطة المركزية.

نستخدم مفهوم الأعيان بالمعنى الذي استخدمه ألبرت حوراني؛ فهو «مفهوم سياسي وليس اجتماعياً. والقصد به من يستطيع أن يلعب دوراً سياسياً ما كوسيط بين الحكومة والشعب، وزعيماً-إلى حد ما- لسكان مدينتين»<sup>(٩٨)</sup>. وقد تراجع دور أعيان دمشق في الحياة السياسية بعد الجلاء العثماني وقيام الحكم العربي، حيث أخذ «الشبان الأحرار» «ينافسون الذوات القدامى» أو «سراة القوم» على حد تعبير يوسف الحكيم<sup>(٩٩)</sup>، وهو ما دفعهم إلى التكتل، وتشكيل حزب محافظ في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ حمل اسم «الحزب الوطني»، مثّل «أعيان دمشق» في مواجهة تنظيمات الحركة العربية الحديثة، وفي مقدمتها «الفتاة». وكان هذا الحزب «حزب الذوات الأرسوقراطيين الذين يعملون على المحافظة على سلطتهم ومصالحهم الخاصة»<sup>(١٠٠)</sup>، أو حزب «أهل الطبقة

٩٧ مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي-الدستور لدى: شهرستان، ص ٢٣١.

٩٨ ألبرت حوراني، «الإصلاح العثماني وسياسات الوجاهة»، في: الشرق الأوسط الحديث، الجزء الأول: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا ١٧٨٩-١٩١٨، إشراف ألبرت حوراني، فيليب خوري وماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦)، ص ١١٨.

٩٩ الحكيم، ص ٨٧.

١٠٠ قاسمية، ص ١٦١ و١٧٠، وقدري، ص ١٧٢.

العالية من مسلمين ومسيحيين» على حد وصف كرد علي. وقد تشكّل، وفق كرد علي نفسه، ليكون «حاجزاً دون انبعاث ما يكدر من العوام»<sup>(١٠١)</sup>، لكنه ظل، بلغة دروزة، عبارة عن جمعية وجهاء دمشق أو «حزب وجهاء دمشق»<sup>(١٠٢)</sup> ذي نفوذ محصور فيها<sup>(١٠٣)</sup>. ووضع صراعه ضد شبان الحركة العربية في إطار «الدفاع عن حقوق الشاميين إزاء منافسة ما كان يسمّى بالغرباء، وكانت هذه التسمية تعني الفلسطينيين والعراقيين»<sup>(١٠٤)</sup>. وقد انحاز «كهول» الفتاة الشوام مع بعض الشباب إلى الأعيان، مثل البكريين فوزي ونسيب، ومثل محمد الشريقي على مستوى الشباب، إذ كانوا مع تطورات الحركة العربية الحديثة، وبرنامجه القومي الاستقلالي، لكن لم يكونوا مع الأفكار الاجتماعية الحديثة التي ميّزت الشبان.

لقد كانت روح الحكم العربي موجّهة ضد مزايا الأعيان وعلامة سطوتهم وجاههم، إذ ألغت الدولة العربية الألقاب العثمانية، مثل أفندي وبك وأغا وخواجه، واستعاضت عنها بألقاب عربية كسيد وأستاذ ومعلم، وتسابقت الحكومة والصحف السورية على إلغائها<sup>(١٠٥)</sup>. وكرس الدستور إطاحة المكانة «المميزة» للأعيان من خلال شرحه مفهوم «الحكم النيابي» بأن المواد التي نص عليها الدستور في هذا المجال تكفل «المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات بحيث لم يعد ثمة فرق بين الوزير وغيره من عامة الناس في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والتضمينات المالية»<sup>(١٠٦)</sup>. من هنا، لم يكن مفارقة أن يتم وصف وضع الأعيان بتحوّلهم، بلغة بيكودو، إلى «آيتام النظام العثماني»<sup>(١٠٧)</sup>. ونجم عن ذلك من ناحية النص الدستوري، حصر الدستور سلطة مجلس الشيوخ بنطاقات محددة تعطي الأولوية في البت النهائي لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ (المادة ٦٢).

## قضايا الخلاف والاستقطاب

### ١- تشكّل كتلتي «الديموقراطي» و«التقدم» في سياق الجدل النيابي

كانت لجنة وضع الدستور (القانون الأساسي) قد تشكّلت في تموز/ يوليو ١٩١٩ برئاسة هاشم الأتاسي، خريج كلية غلاطة سراي<sup>(١٠٨)</sup>. وبعد عشرة أسابيع، وضعت مشروع الدستور المؤلّف من ١٤٨ مادة على أساس

١٠١ محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (دمشق: مؤسسة النوري، [د.ت.].)، ج ٦، ص ٣٤٤. كان من أقطاب الحزب كل من «عبد الرحمن اليوسف، وفوزي البكري، ونسيب البكري، وعلاء الدين الدروبي، وسامي مردم بك، ورضا الركابي، وجميل مردم بك، وأحمد الحسيني، والشيخ تاج الدين الحسيني، والشيخ عبد القادر الخطيب، والشيخ عبد المحسن الأسطواني، والشيخ محمد المجتهد، ومحمد العجلاني، والشيخ مسلم الحصني، ونسيب حمزة، وزكي المهاني، وعمر العابد، وأحمد القضائي، وبديع المؤيد، ومحمد الشريقي، وضموا إليهم للتعمية وللتزلف الشريف ناصر وآخرين من بارزي الحجازيين في حاشية الأمير». انظر: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤٢١. وكان بينهم عدد من الأعضاء القدامى في فترة ما قبل نهاية الحرب في الفتاة، مثل رضا الركابي، ونسيب البكري، وفوزي البكري، ومحمد الشريقي.

١٠٢ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤٢١.

١٠٣ ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية: ١٩٢٠-١٩٣٩ (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ٣٢.

١٠٤ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤٢٠.

١٠٥ مع ذلك ظلت تتمتع بقوة الاستمرار في المخاطبات الخاصة الشفهية والكتابية، كما استمر منح الملك للقب باشا، بينما صرفت الحكومة العربية النظر كلياً عن الرتب التي كان يمنحها السلطان العثماني منفصلة عن الوظيفة، واكتفت بأن تبدأ المخاطبات الرسمية بلقب «صاحب الدولة» لرئيس الحكومة، و«صاحب السعادة» لكل من المديرين العامين ومن في درجتهم، مع الاحتفاظ بالألقاب العلمية كما كانت عليه، وهي «الساحة» و«الفضيلة» للمفتين وقضاة الشرع وكبار العلماء، و«السيادة» لقباء الأشراف، كما لقب البطريرك رسمياً ب«صاحب الغبطة» بدلاً من «صاحب الرتبة»، والمطران ب«صاحب النيافة» أو «السيادة»، وحفوظ على ألقاب الكهنة وسائر الروحيين كما كانت عليه من قبل «الأب» و«المحترم». انظر: الحكيم، ص ٤٢-٤٣.

١٠٦ الأسباب الموجبة لوضع لائحة الدستور-القانون الأساسي، لدى: شهرستان، ص ٢٣٠-٢٣١.

١٠٧ نادين بيكودو، عشر سنوات هزت الشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، ١٩٩٦)، ص ١١٤.

١٠٨ تشكّلت لجنة وضع الدستور من كل من هاشم الأتاسي، وسعد الله الجابري، والشيخ عبد القادر الكيلاني، ووصفي الأتاسي، وإبراهيم القاسم عبد الهادي، وسعيد حيدر، وعثمان سلطان، والشيخ عبد العظيم الطرابلسي، وتيودور انطاكي، وعزة دروزة، وانتخبت هاشم الأتاسي رئيساً لها، وعزة دروزة سكرتيراً. انظر: شهرستان، ص ١٨١.

النموذج القومي اللامركزي للدولة. وابتداءً من العشر الأخير من آذار/ مارس إلى ١٧ تموز/ يوليو ١٩٢٠، كان المؤتمر قد أنجز القراءة الأولى لمواده وسط مناقشات «شديدة»، على حد وصف جريدة الدفاع لها. وانتقل في ٣ تموز/ يوليو ١٩٢٠ إلى تدقيق مواد السبع الأولى، وصادق المؤتمر عليها في ١٤ تموز/ يوليو. وبسبب تسارع وتيرة الأحداث الناتجة من إنذار غورو، اقترح رياض الصلح في جلسة ١٥ تموز/ يوليو أن يقرر المؤتمر قبول لائحة القانون الأساسي بالقراءة الأولى، وتقديمه إلى الحكومة ليقترن بتصديق الملك عليه، ويجري إيجابه. حين كان المؤتمر قد أنجز المواد السبع الأولى، وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٢٠، بينما كان يناقش المادة الثامنة، وكانت الأكثرية اللازمة للتصويت مفقودة، قطع وزير الحربية يوسف العظمة الجلسة وألقى بيان الحكومة، وتوقفت أعماله، إذ غدت سورية على أبواب المواجهة مع الجيش الفرنسي<sup>(١٠٩)</sup>.

أبرز الجدال حول الدستور خلال ذلك ظهور كتل وتجمعات برلمانية خارجة عن تحكمه، وتبلور ذلك في ظهور كتلتين حزبيتين برلمائيتين في المؤتمر السوري، هما كتلة حزب التقدم وكتلة الحزب الديمقراطي<sup>(١١٠)</sup>. كان حزب التقدم يمثل الكتلة أو الواجهة البرلمانية لحزب الاستقلال ولتشكيلاته، مثل «النادي العربي»، التي تقودها جمعية العربية الفتاة، وقد ترأسه رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) قبل أن يُنتخب رئيساً للمؤتمر السوري، لكنه ظل داعماً له<sup>(١١١)</sup>. وضمَّ حزب التقدم نحو ٦٥ عضواً من أعضاء الاستقلال وأصدقائه، بينما كان الحزب الديمقراطي يمثل المحافظين، وضم حوالي ٣٠ نائباً من معارضي «الفتاة» وحزب الاستقلال. وخصص لكل حزب جناح في مبنى المؤتمر في بناية العابد في دمشق. وكان كل حزب يجتمع بشكل مستقل عن الآخر، ويتخذ قراراته. وكان حزب التقدم بمنزلة حزب الحكومة بينما كان الحزب الديمقراطي بمكانة حزب المعارضة<sup>(١١٢)</sup>. وكان أقطاب الحزب الديمقراطي هم أقطاب الحزب الوطني الذي تشكل كتعبير عن مصالح وجهاء دمشق واتجاهاتهم، ومن أبرزهم الشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ تاج الدين الحسني وأحمد القضافي<sup>(١١٣)</sup>.

كان الحزب الديمقراطي محافظاً من الناحية الفكرية لكنه راديكالي من الناحية السياسية الوطنية. وقد اتَّسم باتساع قاعدته الجماهيرية نتيجة محاولته تحويل فروع اللجنة الوطنية إلى فروع للحزب<sup>(١١٤)</sup>، ولهذا بلغ عدد أعضائه في حزيران/ يونيو ١٩٢٠ ما ينوف على ١٥٠٠ عضو<sup>(١١٥)</sup>، ويبدو أنه قد شكَّك في الفترة نفسها حزب برلماني بينها أطلق على نفسه اسم «الحزب الوطني المعتدل»، وكان له ممثلون في المؤتمر السوري. وكان يضم بعض أقطاب كتلة الحزب الديمقراطي مثل عبد القادر الخطيب<sup>(١١٦)</sup>.

١٠٩ قامت شهرستان بتتبع جلسات المؤتمر التي ناقشت مواد الدستور يوماً بيوم بحسب مواعيد انعقادها، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٣-١٨٤، وقارن بـ: قاسمية، ص ١٦٩-١٧٠.

١١٠ تألف حزب جديد في المؤتمر السوري باسم حزب التقدم، وكان قد تألف في السابق حزب آخر باسم الحزب الحر المعتدل، ويجتمع أعضاء كل حزب ويتباحثون فيما هو معروض على المؤتمر من الشؤون قبل تقريرها، فيجري الاتفاق عليه، انظر: جريدة حلب الرسمية، ١٩٢٠/٤/٨، ص ٥.

١١١ رشيد رضا، «الرحلة السورية الثانية (١٠)»، المنار، السنة ٢٣، العدد ٥ (أيار/ مايو ١٩٢٢)، ص ٣٩٥ وقد ترك رضاسته «مع المحافظة على نصر الجماعة التي ينتمي إليها». قارن مع: دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤٦١.

١١٢ محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨-١٩٥٥ (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٥)، ص ٦٥-٦٦ و٧٥-٧٦، ودروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٢، ص ١١٥.

١١٣ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤٦١. ويروي دروزة أن الفتاة أدخلت رياض الصلح في هذا الحزب «حتى يكون كابكاً ومهدئاً» لزعته «المتمسكة بالتقاليد السائدة مها كانت بالية رجعية».

١١٤ قاسمية، ص ١٧٠.

١١٥ شهرستان، ص ٤٨.

١١٦ كان ممثلوه للتباحث مع الملك فيصل، بناء على طلب الأخير، هم عبد القادر الخطيب وجمال القدسي وصلاح الدين الحاج يوسف ودعاس الجرجس. وتشير شهرستان إلى أن هذا الحزب كان يتعاون مع حزب التقدم، ويتشاور مع الملك في تقرير الأمور السياسية، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩. بينما يشير الأرمنازي إلى أنه قد نشأ في المؤتمر السوري حزبان هما حزب التقدم والحزب الحر المعتدل، انظر: الأرمنازي، ص ٩.

في ٥ أيار/ مايو ١٩٢٠، برز الاستقطاب بين حزب التقدم والحزب الحر المعتدل في التنافس حول رئاسة المؤتمر السوري، بعد شعورها نتيجة توالي هاشم الأتاسي رئاسة الحكومة؛ ففي حين دعم حزب التقدم الشيخ رشيد رضا للرئاسة الأولى للمؤتمر، دعم الحزب الحر المعتدل رضا الصلح، بينما حصد مرشح الحزب الحر المعتدل جرجس الدعاس، بدعم من حزب التقدم، أصوات الحزبين. وفاز في الانتخابات رشيد رضا مرشح التقدم ورئيسه<sup>(١١٧)</sup>.

## ٢- قضية المرأة وحق الانتخاب وسياقها الاجتماعي<sup>(١١٨)</sup>

ورثت المملكة السورية قوانين عثمانية تقدمية في مرحلة التنظيمات العثمانية الاتحادية في مجال علمنة القوانين، وفي عدادها مجال حقوق المرأة، ومشاركتها في الشأن العام. وكان المشرّعون السوريون في المؤتمر السوري العام عموماً ممن ساروا مع تلك التحديثات<sup>(١١٨)</sup>. وقد تبنتى بيان الحكومة الاستقلالية تلك القوانين من خلال النص على السير «وفق القوانين العثمانية المرعية على أن يدخل عليها حسب الأصول التحويرات والتعديلات الأساسية»<sup>(١١٩)</sup>.

وقد تم هذا التبني في سياق بروز دور المرأة السورية في المجال العام الوليد، الذي ظهرت فيه أولى المنظمات النسوية باسم «جمعية الاقتصاد النسائي الخيري»، التي انخرطت في الحياة العامة، وحددت أغراضها بـ «محرابة الأزياء، ونبذ العادات الذميمة، ومساعدة التجارة الوطنية، وإعانة مستشفيات الجنود وغيرها، وإسعاف دور الأيتام، وفتح ملجأً للفتيات البائسات الفقيرات، وفتح شعبة لتعليم التطريز المنزلي،.. إلخ»<sup>(١٢٠)</sup>. وشكّلت نازك العابدين مع بعض سيدات دمشق «مدرسة بنات الشهداء» و«جمعية الهلال الأحمر النسائية»، ودعت الجمعية عشية التعبئة الشعبية لمواجهة الغزو الفرنسي الوشيك «رجال الوطن» للذود عنه، ضد الفرنسيين. كانت السيدات اللواتي شكّلت قوام الحركة النسوية الوطنية يتألفن من زوجات وشقيقات قادة الحكم، مثل زوجات علاء الدين الدروبي ونوري السعيد والشريف جميل ويوسف العظمة وجعفر باشا العسكري وفارس الخوري، وكان بينهن ثلاث سيدات من عائلة مردم بك، وسيدتان من آل العابدين<sup>(١٢١)</sup>. وكان من المفهوم في سياق هذه الحركة أن

١١٧ العاصمة، ٦/٥/١٩٢٠، ص ١٢٣. مرشحو التقدم هم رشيد رضا للرئاسة الأولى وعبد القادر الكيلاني للرئاسة الثانية ومراد غلمية للرئاسة الثالثة. ومرشحو المعتدل هم رضا الصلح للرئاسة الأولى والشيخ عبد القادر الخطيب للرئاسة الثانية وجرجس دعاس للرئاسة الثالثة. المصدر السابق، ص ٥. وكانت نتيجة التصويت انتخاب رشيد رضا (التقدم) للرئاسة الأولى وعبد القادر الخطيب (المعتدل) للرئاسة الثانية وجرجس دعاس (معتدل مدعوم من التقدم) للرئاسة الثالثة.

(\*) في هذا المجال، يمكن للقارئ أن يعود، في هذا العدد من تبين، وفي قسم «من المكتبة»، إلى الوثيقة المعنونة «المرأة في المؤتمر السوري - مناقشات خطيرة يسجلها التاريخ: محضر جلسة المؤتمر التي ناقش فيها الأعضاء مسألة حق المرأة في الانتخاب». وهذه الوثيقة هي محضر منقول عن جريدة الدفاع، العدد ٨٩- الثلاثاء ٢٧ نيسان ١٩٢٠، وأوردته تحت عنوان: «المرأة في المؤتمر السوري - مناقشات خطيرة يسجلها التاريخ». (التحرير).

١١٨ عدل الاتحاديون (في إطار نزعتهم القومية التحديثية المركزية بلجة الأحكام العدلية) في العام ١٩١٤ بشكل أصبح فيه الزواج بأكثر من امرأة واحدة متعديراً من الناحية القانونية. انظر: أوزتونا، ج ٤، ص ٧٦. بعد نصر الدردنيل، أبرم الاتحاديون قرارات كثيرة «من جملتها سفور النساء الذي كان إلى حد ذلك الوقت ممنوعاً، ومن جملتها نقل المحاكم الشرعية من المشيخة الإسلامية إلى نظارة العدلية، وترك المشيخة بدون عمل تقريباً». انظر: شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، إشراف وتحرير سوسن النجار نصر (المختارة، لبنان: الدار التقدمية، ٢٠٠٨)، ص ١٢٢ و ١٤١. حاول الاتحاديون منذ ثورة العام ١٨٠٩ أن يشركوا نساء الطبقة المتوسطة في فعاليات خارج البيت، وكانوا يعتقدون، وقد عبروا عن ذلك بمقالات سجالية، أن المجتمع التركي لن يتحول حتى يُسمح للنساء بتأدية دور مناسب. فيروز أحمد، «الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب ١٩٠٨-١٩١٨»، في: الشرق الأوسط الحديث، ص ١٧٣. وكان من الماثور عن أحمد رضا بك أحد أهم أقطاب جمعية الاتحاد والترقي قوله: «مادام الرجل التركي لا يقدر أن يمشي علناً مع المرأة التركية على جسر غلطة وهي سافرة الوجه فلا أعد في تركيا دستوراً ولا حرية»، وأوردته: رشيد رضا، «عاقبة تعليم المسلمات في المدارس الأجنبية»، المنار، السنة ٢٦، العدد ٣ (تموز/ يوليو ١٩٢٥)، ص ٢٠٨.

١١٩ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٤٦٠.

١٢٠ قارن بأخبار عن نشاط الجمعية في: جريدة حلب الرسمية، ٢/٢/١٩٢٠، ص ٥ ومع افتتاحية طاهر الكيلاني عن هذه الجمعية في: جريدة حلب الرسمية، ٥/٤/١٩٢٠، ص ١-٢.

١٢١ السيدات هن: نازك العابدين رئيسة الجمعية، وإسعاف نابلسي كاتبة الجمعية، وفاطمة مردم بك أمينة الصندوق، وسعاد مردم بك الكاتبة الثانية، ورفيعة عابد، وأديبة مردم بك، ولينا ترزي، وشفيقة تحسين قدرى، وسلوى غزي، وعقيلة علاء الدين الدروبي، وعقيلة عبد اللطيف العسلي، وعقيلة أمين التريزي، وفرلان مردم بك، وعقيلة نوري السعيد، وفائزة المؤيد، وهيرة العظم، وعقيلة الشريف جميل، وعقيلة يوسف العظمة، ومنيرة بنا، وعقيلة محمد علي التميمي، وعقيلة جعفر باشا، وعقيلة فارس الخوري. قارن بـ: سلمى الحفار الكزبري، لطفى الحفار: ١٨٨٥-١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره (لندن: رياض الريس، ١٩٩٧)، ص ٩٣.

تتمتع المرأة بحرية نسبية في زيها، فأخذ الحجاب التقليدي يتخطى التخفّف من الحجاب السميك إلى الحجاب «الخفيف» الذي منعه مشيخة الإسلام في عهد عبد الحميد الثاني<sup>(١٢٢)</sup>، نحو السفور (سفور الوجه)، بتأثير نشاط المنظمات النسوية الوليدة، وبفعل «حملة أدبية روج لها شبان الحركة الحديثة»<sup>(١٢٣)</sup>.

وقد نمذج محمد عزة دروزة اتجاهات هؤلاء الشبان، إذ رأى أن «الحجاب عادة مبتدعة منذ قرون عُزيت إلى الإسلام» و«لا يجوز أن نحملها على التقاليد الدينية»<sup>(١٢٤)</sup>. وبفعل الروح التحررية العامة في مرحلة الحكومة العربية، اتسع نطاق التحوّل من «النقاب» إلى السفور نسبيًا، ولاسيما في أوساط المرأة المتعلمة، فسار «بعض الجهال يتبعون النساء خارجًا متهمين»<sup>(١٢٥)</sup>، ودفع ذلك «بعض الصبية إلى التهجّم على النساء في الطريق، وإيذاءهن بالقول الجارح بسبب أزيائهن»<sup>(١٢٦)</sup>. ووصف رفيق التميمي هؤلاء «الجهّال» بـ«الرعا والسفهاء»<sup>(١٢٧)</sup>. ويبدو أن اعتداءاتهم بلغت حدًا مزعجًا إلى درجة أن رياض الصلح طالب بتبنيه الحكومة إلى أن «المؤتمّر لا يرضى بتأنا بالحوادث التي وقعت في المدينة ضد النساء، ومن العار أن نقبلها»<sup>(١٢٨)</sup>. وقد وقفت الحكومة ضد هذه الاعتداءات، واعتبرت أن الزبي مسألة شخصية «ليس من شأن أحد التعرض له»، لكنها أشارت إلى أنها ستتصل بولي أي امرأة لردعها في حال «تجاوزها الحد في التبرج والخروج عن مألوف العادة»، مع تسيير دوريات في الشوارع وإنذار كل من «يجرؤ على إيذاء أية امرأة بالقول أو بالفعل من كبير وصغير بأشدّ الجزاء»<sup>(١٢٩)</sup>.

لقد أخضعت مواد مشروع الدستور لمداولات جديدة تم بموجبها رد بعض المواد وتعديلها. وكان أكثر المواد إثارة للجدل والاستقطاب المادة (٧) المتعلقة بحق الانتخاب<sup>(١٣٠)</sup>. وخضعت هذه الإثارة للمتغير الجديد الذي يتمثّل في حضور المرأة في الحقل العام. وقد أثير هذا الجدل بمناسبة الاقتراح الذي تقدم به إبراهيم الخطيب، نائب جبل لبنان وعضو الحزب الحر المعتدل، بأن «يكون للسيدات المتعلّمات حق في انتخاب النواب الأول، فأيدته قسم بعد مناقشات طويلة وعارضة آخر»<sup>(١٣١)</sup>. وقد برزت ثلاثة اتجاهات في مناقشة هذه المادة:

أ- الموقف المؤيد: ترعّمه الشيخ سعيد مراد (الغزي)، أستاذ مادة «مجلة الأحكام الشرعية» في معهد الحقوق في بيروت ثم في دمشق، وكان يُعتبر من أبرز رجال الدين والحقوقيين الشرعيين، وقد اتّسمت مواقفه بـ«القوة»، على حد وصف محمد عزة دروزة<sup>(١٣٢)</sup>، وتصفه جريدة الدفاع بـ«بطل حقوق المرأة»<sup>(١٣٣)</sup>؛ فقد أورد الشيخ الغزي

١٢٢ كانت المرأة في بعض المدن العثمانية، ولاسيما اسطنبول، قد خففت من ثقل الحجاب، واستعاضت عن الحجاب «السميك» بـ«قماش خفيف أو شفاف»، وكان بعضه مزينًا، فأصدرت الحكومة العثمانية في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨٣، قرارًا بإلزام المرأة بالعودة إلى «الحجاب الشرعي الكامل» (النقاب). ورد في: علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط (بيروت: مكتبة حسن العصرية، ٢٠١٠)، ج ٢، ص ٢٠٣-٢٠٤.

١٢٣ «محضر جلسة المؤتمر التي ناقش فيها الأعضاء مسألة حق المرأة في الانتخاب»، ورد نصه الكامل في: شهرستان، ص ١٩٦-١٩٧.

١٢٤ المصدر نفسه، ص ١٩٥.

١٢٥ «محضر جلسة المؤتمر التي ناقش فيها الأعضاء مسألة حق المرأة في الانتخاب»، ورد نصه الكامل في: شهرستان، ص ١٩٦-١٩٧.

١٢٦ «بلاغ وإنذار»، العاصمة، ٢٩/٤/١٩٢٠، ص ٤.

١٢٧ شهرستان، ص ٢٠٣.

١٢٨ المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

١٢٩ «بلاغ وإنذار»، العاصمة، ٢٩/٤/١٩٢٠، ص ٤.

١٣٠ نصّت المادة على ما يلي: «لكل سوري أتم العشرين من سنّه، ولم يكن ساقطًا من حقوقه المدنية حق في أن يكون ناخبًا أول، ويكون لحائزي شهادة المدارس العالية ريان، وكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنّه، ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية ولا محكومًا بسجن شهر أو أكثر، يجوز أن يكون ناخبًا ثانيًا، ويشترط أن يكون الناخب الثاني ممن يحسنون الكتابة والقراءة، وأن لا يكون موظفًا ولا ضابطًا ولا خادماً خاصًا». انظر النص الكامل للدستور في: شهرستان، ص ٢٥٤.

١٣١ المحضر الكامل لجلسة المؤتمر السوري التي ناقش فيها الأعضاء مسألة حق المرأة في الانتخاب، نقلًا عن: الدفاع، العدد ٨٩ (نيسان/ أبريل ١٩٢٠)، ص ١٩٤، وأوردته تحت عنوان: المرأة في المؤتمر السوري- مناقشات خطيرة يسجلها التاريخ.

١٣٢ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٣٩٠. أعلن الخطيب بعد الجلسة الثانية انسحابه من عضوية الحزب الحر المعتدل ردًا على المناقشات، وأنه لو كان يعلم مسارها لاقتراح أن «نعطي للمرأة أكثر من هذا الحق»، المصدر المذكور، ص ٢٠٣.

١٣٣ المرأة في المؤتمر السوري، في: شهرستان، ص ٢٠٠.

حججه «بأن الشريعة الإسلامية سجلت للمرأة حقاً لا يقل عن حق الرجل، وأنها جعلتها في فطنة حاکمة ومجتهدة وعالمة ومحدثة، وما أشبه ذلك، فالشريعة التي تجعل المرأة هكذا لا يمكن أن يقال عنها أنها تمنح المرأة من الاشتراك في بعض المصالح العامة»<sup>(١٣٤)</sup>.

ب- الموقف المتحفظ: مثله القانوني البارز عبد القادر الكيلاني، عضو لجنة الدستور، إذ انتقده لبحثه في القضية من «الوجهة الدينية» التي لها «كتب ومنايع مخصوصة»، فالبحت يجب أن يكون «من الوجهة الأخلاقية والاجتماعية». وفي ضوء رؤيته للوجهة الأخيرة، لم يؤيد منح المرأة، في ظل مستوى تعليمها المحدود ومحدودية التقبل الاجتماعي لمشاركتها الانتخابية، هذا الحق. وكان على مستوى رؤيته الفكرية رحباً، فهو كان يشارك شباب الحركة العربية الحديثة في أن الحجاب الراهن بدعة وليس هو الحجاب الإسلامي. وكان في حقيقة الأمر «يميل لتأييد الاقتراح وإن كان لا يستحسنه»، على حد تعبير دعاس جرجس نائب جبل الأكراد (هو جبل الأكراد في الحفة لا جبل الأكراد في عفرين). ولم يجد مبرراً للاستعجال بمنح المرأة السورية حق الانتخاب في ظل عدم عموميته في أوروبا نفسها<sup>(١٣٥)</sup>. وقد صاغ الشيخ رشيد رضا، عضو المؤتمر، هذا الموقف بأن «الأمر الدينية الثابتة الصرفة أساسها النص، والأمور المتعلقة بالدنيا، أساسها اعتبار المصالح العامة التي تختلف بحسب الزمان والمكان». وأنه لو تقرر «مصلحة الأمة في إعطاء النساء حق الانتخاب، فعند ذلك يمكننا أن نجد له أصلاً شرعياً، ولكن هذا لم يتحقق، ولم يدرسه أحد». ولكنه ذهب إلى تفسير متشدد حين أشار إلى أن الله تعالى قال «أطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم»، وتساءل: «هل النساء من ولاة الأمر؟»، ثم وضع حجة اجتماعية تتلخص في أنه «يُشترط في الانتخاب الحرية الشخصية، فالمرأة إذا كانت في حجر زوجها، هل لها أن تستعمل حقها بالانتخاب إذا منعها زوجها؟». ولكن رضا احتاط لأفكاره واعتبرها أفكاراً أولى لا حكماً، لأنه لم يدقق في المسألة تمام التدقيق، لكنه ثبت مبدأ «إنه إذا ثبت بإعطاء (= المرأة) هذا الحق نفع للأمة، فالشرع يخرجها، ولكن من أثبت هذا الحق حتى ينفذه؟». وانتهى إلى أنه مع «اعتقاده بوطنية (= المقترح) وإخلاصه» يطلب «رفض مسألة حق الانتخاب للمرأة، وعدم وضعها في القانون» لكنه فسر ذلك أيضاً بتحاشي «فتح باب للمتعصبين»، وأنه «في مثل قرار كهذا تحطّب الجمع في الجوامع ضد المؤتمر، وليس فائدة عملية من هذا الأمر»<sup>(١٣٦)</sup>. وفي مجمل الآراء المتحفظة، نلاحظ التركيز على مسألة التطور الاجتماعي، وهو ما عبّر عنه سعيد طليع، في أنه لو كان في أوروبا لأيد هذا الحق، لكنه لا يستطيع ذلك في سورية، «فكل قانون لا ينطبق على روح الأمة لا يجدي نفعاً، فسوريا لا تتحمّل هذا القانون»<sup>(١٣٧)</sup>.

ج- الموقف الراض: تصدّره الشيخ أحمد القضاني نائب دمشق؛ فقد تهكّم القضاني بالمواقف التحررية تجاه منح المرأة حق الانتخاب، ووصفها «بجعلها الله بنصف عقل ونصف ميراث». وفي ردّ على صبحي الطويل، نائب مدينة اللاذقية الذي رأى أن «المسألة اجتماعية»، ولو لم «يفد منح المرأة حق الانتخاب إلا إثبات حق للمرأة، لكفى»، قال: «من أين أتيت بهذا الحق؟ ومن أية شريعة؟» فأجاب الطويل بقوله «المرأة المتعلمة خير من ألف رجل جاهل»، فتهكّم به القضاني: «كم يوجد واحد مثلك في اللاذقية؟ نحن في الشام لا نريد ذلك، فاجعله في اللاذقية»<sup>(١٣٨)</sup>. وإزاء ذلك طلب الطويل التصويت على المادة بذكر الأسماء.

١٣٤ المصدر نفسه، ص ١٩٥.

١٣٥ المصدر نفسه، ص ١٩٦-١٩٧.

١٣٦ المصدر نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٦.

١٣٧ المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

١٣٨ المصدر نفسه، ص ١٩٩. وقد وجد كلام القضاني من رفيق التميمي تزيلاً بأننا نحن «من شوّه سمعتها في الغرب، وجعلناها عرضةً للتعدييات والتجاوز، حتى أن أحد الأعضاء قال إنها نصف إنسان»، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

احتدم الجدل بين الاتجاهات في مرحلة الدخول في التصويت. وردًا على تدخّل الغزي الجديد بفصل مسألة حق الانتخاب عن مسألة الحجاب، وفصل الوجهة الدينية عن الوجهة الوطنية - «وإنما المسألة مسألة حق للمرأة، فالذي أعطانا حق التشريع في هذا المجلس أعطاه حق الانتخاب أيضًا»، «وأن الله أعطاه من الحقوق ما أعطاكم»، وأن الغرب يربر وصايته على الشرق بأنه «سجل على نفسه جهل نصفه» أي «المرأة» - انسحب النواب الشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ محمد المجتهد والشيخ أحمد القضاني وإبراهيم الشيخ حسين والشيخ أحمد العياشي وخليل التلهوني. وكان بعض المشايخ المنسحبين من كبار شيوخ دمشق، ومن أقطاب الحزب الوطني المحافظ الذي شكّله أعيان دمشق في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ لمواجهة «الفتاة» والتشكيلات السياسية العربية الحديثة، مثل الشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ محمد المجتهد والشيخ أحمد القضاني. وتبع ذلك انسحابات أخرى لإفقاد الجلسة الأكثرية اللازمة للتصويت، فاعتبر رئيس المؤتمر هاشم الأتاسي أن «الأكثرية مفقودة»، بينما ردّ عليه دروزة بأنها «موجودة». ويبدو أن الأتاسي أدلى بذلك لإنقاذ الجلسة، أو أن الجلسة تضعضت فعلاً. ووسط هذا الجدل، قوبل بالتصفيق والتهافت كتاب وارد من بيروت إلى المؤتمر السوري يجذب ما قام به المؤتمر من المذكرات بلزوم إعطاء المرأة السورية حق الانتخاب<sup>(١٣٩)</sup>.

لم يستطع المؤتمر في المحصلة أن «يبت» هذه المسألة، فوافق على مقترح بـ«عدم البتّ في موضوع إعطاء المرأة حق الانتخاب، وتسجيل الاقتراح في ضبط المؤتمر، وإبقاء الفقرة من اللائحة القانونية على حالها»، فوافق المؤتمر بالأكثرية على ذلك، في وقت أنه وافق على اقتراح آخر بدعوة الحكومة «للضرب على أيدي المعتدين الذين تعرضوا للسيدات في البلدة»<sup>(١٤٠)</sup>. ويشير دروزة إلى أن اقتراح منح المرأة حق التصويت اكتسب الأكثرية لصالحه، إلا أنه لم ينفذ خشية إثارة شغب في الدوائر المحافظة، وإلا لكانت سورية أول دولة شرقية تمنح المرأة هذا الحق<sup>(١٤١)</sup>. ولذا، بادرت لجنة الدستور نفسها إلى ذلك، مع أن كتلتها الحزبية البرلمانية، وهي حزب التقدم، مسيطرة بحكم الأكثرية النيابية على قرارات المؤتمر<sup>(١٤٢)</sup>، بسبب أن الفئة المعارضة كانت قوية في المجتمع الدمشقي وإن كانت «أصواتها قليلة في المؤتمر»<sup>(١٤٣)</sup>.

قرر المؤتمر الإبقاء على النص الوارد في المشروع المطلق الذي يمكن أن يشمل في التطبيق الذكور والإناث معًا، وهو: «حق كل سوري أتم العشرين من عمره من أن يكون ناخبًا أول، وأتم الخامسة والعشرين أن يكون ناخبًا ثانيًا، وأتم الثلاثين أن يكون نائبًا»، بالإضافة إلى صفات وأهليات أخرى. ومما كان من نصوص المشروع المتممة للنص: «أن جميع السوريين متساوون في الحقوق والواجبات»، حيث تعني هذه التسوية التامة في كل شيء للسوريين جميعهم على اختلاف نحلهم وأديانهم وأصولهم القومية، والذكور والإناث معًا<sup>(١٤٤)</sup>.

### ٣- العلمنة والدين وقضايا الأقليات الدينية، ومسألة البسمة

عرّف مشروع الدستور «حكومة المملكة العربية السورية» بأنها «حكومة ملكية مدنية نيابية، عاصمتها دمشق، ودين ملكها الإسلام» (المادة ١). وحددت مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي - الدستور

١٣٩ خلاصة جلسة السبت ٢٩/٥/١٩٢٠، العاصمة، ٣١/٥/١٩٢٠، ص ١.  
١٤٠ شهرستان، ص ٢٠٧.

١٤١ الدفاع، العدد ٨٩ (نيسان/أبريل ١٩٢٠)، أوردته: قاسمية، ص ١٧٠.

١٤٢ دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، مج ١، ص ٢٨٥.

١٤٣ المصدر نفسه، مج ١، ص ٢٨٥. ويقول دروزة: «ولذا اكتفى المؤتمر بتسجيل المداورات في المحاضر، مع النص على وجوب تمتع المرأة بجميع الحقوق التي قررت لها الشريعة الإسلامية من سياسية واجتماعية وثقافية ومالية ومدنية»، المصدر نفسه.

١٤٤ المصدر نفسه، ص ٤٦١-٤٦٢.

المقدمة إلى المؤتمر المقصود بهذه المادة «أن تكون البلاد نيابية مدنية تتجلى فيها حاكمية الأمة لتكون حاكمةً نفسها بنفسها، وأن لا يترك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية، مع احترام حرية الأديان والمذاهب التي في البلاد بلا تفریق بين طائفة وأخرى، والاحتفاظ بما يتعلق بالاعتقادات المذهبية والمعاملات الشخصية حيث تبقى حرة تبعاً للطقوس، والتعاليم الدينية بلا أدنى تقييد أو معارضة»<sup>(١٤٥)</sup>. وقد أقر المؤتمر هذه المادة كما هي، بينما أخضع كثير من المواد لما وُصف بـ«مناقشة شديدة». وقد حدّدت المادة الأولى من الدستور دين الملك، لكنها لم تحصر قسمه به؛ إذ نصت (المادة ٧) على أن «على الملك حين جلوسه أن يُقسم أمام المؤتمرين يمين الاحترام للشرائع الإلهية، والأمانة للأمة، والمراعاة للقانون الأساسي». فلم يكن الملك قط في تصميم الدستور رئيساً دينياً لدين معين دون غيره.

هذا المعنى كان الدستور السوري علمانياً، على أن نميز بين العلمانية المعتقدية الصلبة في نمطها الفرنسي والعلمانية المرنة الأقرب إلى النمط الأنغلو ساسوني، الذي كان يواجه في الحالة الاجتماعية السورية آثار إعادة بناء نظام الملل الكلاسيكي الإسلامي في شروط التدخّل الغربي في القرن التاسع عشر، والاستخدام الزبائني والسياسي لحقوق المسيحيين في نظام أقلّيات بالنسبة إلى الطوائف المسيحية. وبحكم قومية الحكم العربي، فإنه حاول أن يحل هذه الآثار السلبية عبر محاولة تحويلها من مخاطر إلى فرص، فبنّى نمطاً مناصراً لما دُعي بالأقلّيات في دورة الاندماج الاجتماعي القومي الجديدة، عبر تمثيلهم في جميع المؤسسات بأعلى من نسبتهم العددية. وقد برز في هذا السياق ثلاثة احتكاكات هي:

- قضية البسملّة: في الجلسة الثانية توتّرت المناقشات حين اعترض علماء دمشق على خلو العريضة، التي نظمتها لجنة المؤتمر لشكر الأمير فيصل وتأييده، من البسملّة. وأبرز الجدل حول ذلك التمايز بين العصرين، وكلهم من خريجي المعاهد الحقوقية والعلمية العالية الذين ينطلقون من «فصل الدين عن السياسة»، بتعبير يوسف الحكيم، والمحافظين التقليديين الممثلين في معظمهم بالمشايخ في اتجاهات المؤتمر، وتم حل هذه المشكلة بالاتفاق على حل وسط، وهو «البسملّة» بصيغة «باسم الله»<sup>(١٤٦)</sup>. وحلّ رئيس المؤتمر ورئيس الجلسة رشيد رضا الصراع على مسألة العلاقة بين الدولة والدين بأن لا يتم إعلانها لأدينية (لائكية) كي لا يعتبرها المسلمون دولة كفر وتعطيل فلا تجب طاعتها، وبأن يكون دين الملك الإسلام<sup>(١٤٧)</sup>. وكان هذا الحل مبنياً في الواقع على ما قرره الدستور وليس إنشاءً لواقعة دستورية جديدة. وكان هذا هو رشيد الأول قبل أن يتحول مع «الخلافة أو الإمامة العظمى» (١٩٢٢) إلى رشيد رضا الثاني، مرجع الاتجاهات السلفية الميالة إلى التشدد في مواجهة فصل الكماليين بين السلطنة والخلافة، ثم إلغاء الخلافة نفسها.

- تنظيم المحاكم والمجالس الطائفية والأوقاف: أثارت المادة (١٥) في مشروع الدستور المتعلقة بتنظيم إدارة المحاكم الشرعية، والمجالس الطائفية، وكيفية إدارة الأوقاف، مخاوف رجال الدين المسيحي من أن تنطوي على

١٤٥ انظر النص الكامل في: شهرستان، ص ٢٣١-٢٣٢.

١٤٦ الحكيم، ص ٩٥-٩٦. عبّر عبد القادر الكيلاني، عضو لجنة الدستور، عن نزعة من وصفهم بالشبان لفصل السياسة عن الدين، في أن «إخواني الشبان ينفرون عند سماع بحث ديني، ويعتقدون أنه مضر بالمصلحة، لذلك ظن بعضهم أن الدين قيد». ويضيف الكيلاني: «نعم إن الدين يقيد كثيراً من الأشياء التي لا توافق الطوائف البشرية، فنترك البحث فيها منتقلين إلى الوجهة الأخلاقية والإدارية». محضر جلسة المؤتمر التي ناقش فيها الأعضاء مسألة حق المرأة في الانتخاب، ورد نصه الكامل، في: شهرستان، ص ١٩٦.

١٤٧ من رسالة رشيد رضا إلى الأمير شكيب أرسلان في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٦، انظر: شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا، أو، إحياء أربعين سنة، قدم له وجيه كوثراني، ٣ ج (المختارة، لبنان: الدار التقدمية، ٢٠١٠)، ج ٢، ص ١١٣، وهي المادة (١٥)، وتنص على «كيفية إدارة المحاكم الشرعية، والمجالس الطائفية التي تنظر بحسب شرائعها بالأحوال الشخصية المذهبية، وكيفية إدارة الأوقاف، تعين بقوانين خاصة تصدر عن المؤتمر». القانون الأساسي للمملكة العربية السورية، ورد في: شهرستان، ص ٢٤٧.



ثغرة تنفذ منها السلطة التنفيذية للتدخل في إدارة الأحوال الشخصية والمذهبية والوقفية للطوائف المسيحية<sup>(١٤٨)</sup>. كان مضمون هذه المادة يصدر عن نزعة عصرية علمانية قوية في «تفريق الدين عن السياسة، وقصر أحكام المحاكم الشرعية على الأمور المتصلة بالدين مباشرة، أسوةً بالمحاكم الروحية. بل إن بعض أعضاء المؤتمر كان يتمنى «إلغاء المحاكم الشرعية والروحية معاً، وقيام القضاء العدلي مقامها وفقاً لما هو جارٍ في معظم الدول الأوروبية»<sup>(١٤٩)</sup>. من هنا لم ترض المادة التي وضعت في القانون الأساسي للمحاكم الشرعية والبترقيات أعضاء المؤتمر المسيحيين، فامتنع رئيس المؤتمر رشيد رضا عن طرحها على التصويت مراعاةً لموقفهم، وذهب مع بعض أعضاء المؤتمر إلى منزل بطريك الروم (= الأرثوذكس)، واتفق معه على النص الذي يرضي النصارى، وهو الذي تقرر<sup>(١٥٠)</sup>. وكان غريغوريوس حداد، أو غريغوريوس الرابع، من أبرز داعمي الحكم العربي والملك فيصل<sup>(١٥١)</sup>. وكان نفسه من رواد الحركة العربية الأنطاكية في الكنيسة الأرثوذكسية منذ أن كان مطراناً، وغداً ثاني بطريك عربي بعد البطريرك الأول مالاتيوس الدوماني. وكان من كبار المتضلعين بالثقافة العربية-الإسلامية، وأطلق عليه المسلمون اسم «محمد غريغوريوس» و«حبر النصارى والمسلمين». وحين توفي في العام ١٩٢٨ في لبنان ونُقل جثمانه إلى دمشق ليُدفن فيها، كان المسلمون هم الذين تولوا الاحتفال بتشييعه. وحضر جنازته منهم ما لا يقل عن ٥٠ ألف نسمة<sup>(١٥٢)</sup>.

- التمثيل المنصف وقانون الانتخابات: أُخضعت المادة (٨٩) لمداولات مكثفة، وعدة مقترحات لتعديلها، فعدلت أخيراً إلى ما يلي: «تعتبر كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة بالنسبة للأقليات، ويكون النصاب لها ثلاثين ألفاً، والكسر المعتبر فيهما دون النصاب، خمسة عشر ألفاً»<sup>(١٥٣)</sup>. وكانت هذه المادة قد صُممت أساساً لتحسين التمثيل المسيحي في المؤتمر، «لتصان معها حقوق الأقليات من الشعب، ولا يقع حيف ما على طائفة من الطوائف القاطنة في القطر السوري». ولذا، حدّدت المقاطعة دائرة انتخابية في المناطق التي تشكل من الأقليات من أي طائفة كانوا، وأيتما وجدوا، فإنه يجب أن تراعى حقوقهم الانتخابية، وتُحفظ أصواتهم من دون أن يخسروا منها شيئاً، وذلك بالنظر إلى وجودهم في كثير من البلدان والقرى متفرقين، بنوع يتعدّى معه تعيين كثافة معيّنة لهم في مناطق محدودة. ولذلك وجدت اللجنة أن تكون كل مقاطعة بطولها وعرضها «دائرة انتخابية واحدة بالنسبة إلى الأقليات القاطنين فيها، كي يتسنى لهم الحصول على مجموع كافٍ لانتخاب نواب من بينهم بنسبة المجموع العمومي للسكان من طائفتهم، مهما كانوا متفرقين في سائر المديرات»، بينما تجري الانتخابات في المناطق الأخرى على مستوى المديرية (القضاء) كدائرة انتخابية<sup>(١٥٤)</sup>. وبفضل ذلك، نال المسيحيون، على حد تعبير يوسف الحكيم، «من الوظائف الهامة في الجماعة كما في سائر دوائر الحكومة أكثر مما تفرضه النسبة العددية

١٤٨ هي المادة (١٥)، وتنص على «كيفية إدارة المحاكم الشرعية، والمجالس الطائفية التي تنظر بحسب شرائعها بالأحوال الشخصية المذهبية، وكيفية إدارة الأوقاف، تعيين بقوانين خاصة تصدر عن المؤتمر». القانون الأساسي للمملكة العربية السورية، ورد في: شهرستان، ص ٢٤٧.

١٤٩ يشير الحكيم إلى أن هؤلاء الحقوقيين والقضاة والمتقنين لم يروا قرار مجلس الشورى بإعادة بتّ دعاوى الدية إلى المحاكم الشرعية، وكانت قد رفعت عنها في العهد العثماني، وتسلمتها المحاكم العامة، انظر: الحكيم، ص ٤٢.

١٥٠ من رسالة رشيد رضا إلى الأمير شكيب أرسلان في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٦، انظر: أرسلان، السيد رشيد رضا، ج ٢، ص ١١٣.

١٥١ سبق له أن أيد في مؤتمر الصلح في باريس ومن ثم أمام لجنة كينغ - كراين، ومعها الكثرة من أبناء طائفته الحكومة العربية في سورية، وظل وقياً للملك فيصل الأول حتى بعد احتلال الفرنسيين سورية، انظر: المسيحية عبر تاريخها في المشرق، تحرير حبيب بدر، سعاد سليم وجوزيف أبو نهر، ط ٢ (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠٢)، ص ٨٦٤.

١٥٢ محمد كرد علي، المذكرات، ج ٤ (دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٤٨-١٩٥١)، ج ١، ص ١٣٨-١٣٩.

١٥٣ المادة (٨٩)، في: شهرستان، ص ٢٥٥.

١٥٤ مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي - الدستور لدى: شهرستان، ص ٢٣٧-٢٣٨.

بينهم وبين إخوانهم المسلمين»<sup>(١٥٥)</sup>. ولقطع الطريق على إثارة النزاعات الطائفية التي أخذت تحرضها بعض الصحف الطائفية، وافق رضا على أن يكون رئيس لجنة الاحتفال بالدستور نصرانياً<sup>(١٥٦)</sup>.

## خلاصة تركيبية

استمر الحكم العربي نحو ٢٢ شهرًا ونيف، واستمر عهد الاستقلال السوري العربي فيه أربعة أشهر ونصف شهر (٨ آذار/ مارس - ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠)، وكانت الدولة العربية، على حد تعبير ساطع الحصري، «دولة عربية عصرية بكل معنى الكلمة»، «تقدّر مقتضيات الحياة العصرية حقّ التقدير»<sup>(١٥٧)</sup>، وتعتمد في حكمها على نخبة من الحقوقيين والقضاة والإداريين والمثقفين المتمرسين بالإدارة التنظيمية الحديثة، الذين كان قسم كبير منهم من خريجي كلية غلاطة سراي أو كلية الحقوق في اسطنبول. ونشأ في أعوامها مجال مدني عام فني بعد فترة الأحكام العرفية والحرب، يمكن قياسه بارتفاع وتأثر التجمع، ونشوء المنتديات الثقافية-السياسية، وازدهار حركة الصحف التي وصل عددها إلى ٢١ صحيفة<sup>(١٥٨)</sup>، وعكس هذا المجال التغيرات الاجتماعية-السياسية الجارية، والانقسامات بين مختلف اللاعبين الاجتماعيين-السياسيين الجدد وشريحة الأعيان. وقد حرك أولئك الفاعلون الجدد نشاط الأحزاب والكتل البرلمانية والسياسية والجمعيات، الذي دفع وتأثر الاندماج الاجتماعي، وبناء الأمة. وقد نتج من حيوية المجال العام المدني لأول مرة بعد نهاية الحرب، ما وصفه محب الدين الخطيب بـ«الرأي العام» السوري. وأخذ هذا الرأي يعبر عن نفسه بنمط مميز من التجمع والتشدد هو نمط التظاهرة المنظمة التي سُجل أولها في أواخر عام ١٩١٩.

تحوّل المؤتمر السوري في سياق هذه التطورات، وعلى مدى دوراته الثلاث، إلى ممثل سياسي ودستوري للسوريين في سورية الطبيعية. وعبر المؤتمر السوري في إطار هذه التمثيلية عن التغيرات الاجتماعية-السياسية الجارية، فتشكلت في إطاره كتل أو أحزاب برلمانية تصنّف مدرسيًا بأنها «داخلية المنشأ»، أي نشأت في إطار ديناميات البرلمان الداخلية، لكنها كانت مرتبطة أشد الارتباط بالحركات الاجتماعية-السياسية الفاعلة، التي هي بالتعريف «خارجية المنشأ». وقد استوعب الدستور السوري الأول، كما صمّمه الآباء الدستوريون السوريون الكبار للحركة العربية الحديثة، هذه التغيرات، وعبر بشكل نموذجي عن المفاهيم والأفكار القانونية الدستورية للحركة العربية، وشكّلت مداولات المؤتمر حول موادها الإشكالية، مثل العلاقة بين الدين والدولة، وقضية المرأة، والمواطنة والهوية، والعلاقة بين النمط القومي للدولة واللامركزية الإدارية.. إلخ وثيقة مبكرة واستباقية، عن بنية قضايا الخلاف اللاحقة التي ستظهر في الحياة الدستورية للدول العربية عمومًا، والحياة الدستورية السورية اللاحقة للجمعيات التأسيسية السورية، وتفكير النخب السياسية والاجتماعية فيها. وفي ذلك قد تتجاوز أهميته حدود الأهمية التاريخية الصرفة.

١٥٥ الحكيم، ص ٤٤-٤٥.

١٥٦ كانت جريدة النوفل قد نسبت إلى الشيخ رشيد رضا أنه عارض أن يكون رئيس لجنة الاحتفال بالدستور نصرانياً، وقد ردّت عليها اللجنة مكذبةً بإها. «التعصب الديني عند الأفرنج»، المنار، السنة ١٢، العدد ٧ (آب/ أغسطس ١٩١٩)، ص ٥٠٠.

١٥٧ الحصري، ص ٧.

١٥٨ شمس الدين الرفاعي، تاريخ الصحافة السورية، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ج ٢: الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال، ص ١٢-١٣. ويشير الرفاعي إلى أن الإقبال على قراءتها كان لأبأس فيه.